الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010/2021.

اعداد الطلبة		المشرف
1	ناموس أمين	أوصالح عبد الحليم
2	ناموس وليد	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
حريز هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
أوصالح عبد الحليم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بولعراس سفيان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010/2021.

اعداد الطلبة		المشرف
1	ناموس أمين	أوصالح عبد الحليم
2	ناموس وليد	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
حريز هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
أوصالح عبد الحليم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بولعراس سفيان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ

بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

[المجادلة: 11]

إهداء

أشكر الله تعالى شكرا يكافئ نعمه، على الذي وفقنا لإتمام هذا البحث

والذي نهديه إلى:

كل الأهل والعائلة

وإلى جميع الأصدقاء كل باسمه

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد

على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات ومعوقات

أمين ، وليد

شكر و عرفان

في البداية نتوجه بالشكر الجزيل لأستاذنا المحترم الدكتور " أوصالح عبد الحليم " على ما أولانا به من رعاية علمية وعلى ما أمدنا به من توجيهات قيمة وكان سندا وعونا و ذا فضل كبير في إتمام البحث، وكان خير أستاذ وخير معين، بالصبر والإرشاد.

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من أفادنا بنصائحة في هذا ولكل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، والتي تم التطرق في جانبها النضري إلى التجارة الخارجية ونظريتها، ثم إلى سياسات تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وإلى العلاقة التي تربط بينهما وهذا كان بالاعتماد على المنهج الوصفي.

ومن خلال دراستنا التحليلية لمساهمة سياسات تحرير التجارة الخارجية في تطوير النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2010-2021 تبين لنا أن الصادرات الجزائرية ترتكز بدرجة أولى على السلع الطاقوية بنسبة 97% وهذا ما جعلها رهينة لتقلبات أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية.

ومن النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة هو أن نسبة الانفتاح التجاري في الجزائر له أثر موجب على النمو الاقتصادي في البلاد.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية؛ سياسات تحرير التجارة الخارجية؛ النمو الاقتصادي؛ الجزائر.

Summary:

The study aims to highlight the impact of foreign trade liberalization policies on economic growth, with a theoretical background on foreign trade and its theory, as well as the policies of foreign trade liberalization and economic growth, relying on a descriptive approach. Through our analytical study of the contribution of foreign trade liberalization policies to the development of the Algerian economic growth during the period 2010-2021, it became clear that Algerian exports rely primarily on energy commodities by 97%, which made it susceptible to fluctuations in the prices of these commodities in global markets. One of the results of this study is that the trade openness ratio in Algeria has a positive impact on economic growth in the country.

Key words: Foreign trade; Foreign trade liberalization policies; Economic growth; Algeria.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص	
الفهرس	i – v
قائمة الجداول	iv
قائمة الأشكال	iv
قائمة الملاحق	v
المقدمة	أ – و
الفصل الأول: **إطار نظري لسياسات تحرير التجارة الخارجية**	**01-28**
تمهيد	01
المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية	02
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	02
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	04
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	06
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	07
المطلب الأول: النظرية التقليدية في التجارة الخارجية	07
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	09

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية	11
المبحث الثالث: ماهية سياسات تحرير التجارة الخارجية	14
المطلب الأول: مفهوم سياسة تحرير التجارة الخارجية	14
المطلب الثاني: أنواع سياسات تحرير التجارة الخارجية	18
المطلب الثالث: أدوات سياسات تحرير التجارة الخارجية	23
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: **مدخل نظري لنمو الاقتصادي**	**54-29**
تمهيد	29
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	30
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	30
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وأهميته	32
المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي ومحدداته	36
المبحث الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي	40
المطلب الأول: مقاييس النمو الاقتصادي	40
المطلب الثاني: نماذج النمو الاقتصادي	42
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي	48
المبحث الثالث: علاقة سياسات تحرير التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي	50
المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بسياسات تحرير التجارة الخارجية	50
المطلب الثاني: أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	51
خلاصة الفصل الثاني	54

الفصل الثالث: **دراسة أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية في تطور النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2010/2021.**	**55-88**
تمهيد	55
المبحث الأول: واقع سياسات تحرير التجارة الخارجية الجزائرية	56
المطلب الأول: مراحل تطور وإصلاح التجارة الخارجية في الجزائر	56
المطلب الثاني: تحليل أداء التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	60
المطلب الثالث: التوزيع الهيكلي والجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2010-2021.	63
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر	72
المطلب الأول: مراحل التنموية التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2021	72
المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة من 2010-2021	75
المطلب الثالث: تطور بنية النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2010-2021	78
المبحث الثالث: أثر مؤشرات تحرير سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري	81
المطلب الأول: التحرر التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر	81
المطلب الثاني: مؤشر مساهمة التجارة الخارجية في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر	85
خلاصة الفصل الثالث	88
خاتمة	89-91
قائمة المراجع	92-99
الملاحق	100-103

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	49
02	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2021	61
03	التوزيع السلعي لصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020	64
04	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2018	66
05	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020	68
06	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة من 2010-2018	70
07	تطور اجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2021	77
08	تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2010-2020	79
09	مساهمة صادرات والواردات في اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2021	82
10	مساهمة اجمالي التجارة الخارجية في اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2021	85

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل يلخص أدوات سياسات تحرير التجارة الخارجية	27
02	النمو الاقتصادي في الاجل القصير	34
03	النمو الاقتصادي في الأجل الطويل	34
04	محددات النمو الاقتصادي	40
05	مقاييس النمو الاقتصادي	42
06	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة ما بين 2010-2021	62
07	الهيكل السلعي لصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020	65
08	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائرية من سنة 2010إلى 2018	67
09	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020	69
10	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة من 2010-2018	71

11	معدل نمو الاقتصادي الجزائر خلال الفترة 2010-2021	76
12	مساهمة كل قطاع في اجمالي القيمة المضافة	79
13	تطور مؤشر الصادرات ومؤشر الواردات إلى اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 2010-2021	83
14	تطور مؤشر الانفتاح التجاري بالنسبة للاقتصاد الجزائري من 2010 إلى 2021	86

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	100
02	تركيبة القيمة نسبة القيمة المضافة لبعض سنوات الدراسة	101
03	ملخص نتائج الميزان التجاري الجزائري والهيكل السلعي الجزائري لبعض سنوات	101
04	وضعية التجارة الخارجية في ديسمبر 2021	103

مقدمة

تمهيد:

تعد التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد البلدان، حيث تعتبر مؤشر جوهري للقدرة الإنتاجية والتنافسية للدول، فهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وتساعد في تنويع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية. وتأتي أهمية التجارة الخارجية من حاجات الدول المختلفة في الحصول على السلع المادية وغير المادية من الدول الأخرى، لا سيما الدول النامية التي تعاني من مشاكل وتحديات اقتصادية نتجت عن التطورات العالمية الكبرى، وتعد سياسات تحرير التجارة الخارجية من بين أهم الركائز التي اعتمدتها الحكومات للنهوض بعجلة النمو الاقتصادي وتفعيل حركية مختلف القطاعات.

إن دراسة موضوع النمو الاقتصادي تستمد من كونه أهم العناصر الأساسية في التنمية، فالاختلاف في مستويات المعيشة راجع إلى التفاوت الكبير في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، وتسعى الكثير من الدول لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع عن طريق رفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تقيم مدى التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بتبني سياسات تحرير التجارة الخارجية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، حيث تم التخلي عن الاقتصاد المغلق وتبني الاقتصاد المفتوح على الخارج. وتتمثل هذه السياسات في اصدار عدة تدابير داعمة للأعمال الخارجية، بما في ذلك خفض الرسوم الجمركية والتحرير التدريجي للتجارة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والشراكات الوطنية والدولية. تأثير هذه السياسات على النمو الاقتصادي للجزائر كان متباينا، ففي بعض الحالات، قادت سياسات التحرير التجاري إلى زيادة النمو الاقتصادي، حيث أدى تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الصادرات وتحسين الإنتاجية الصناعية. وعلى غرار ذلك أثرت هذه السياسات سلبا على بعض القطاعات كالزراعة والصيد...إلخ، حيث أدت هذه الأخيرة إلى تراجع الحماية القانونية للدولة ما انعكس على المداخل والتوظيف وغيرها.

تعتبر سياسات التجارة الخارجية المنتهجة من قبل الدول المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد وكذا أهدافها المسطرة في إطار علاقاتها الخارجية ومساهماتها في رفع النمو الاقتصادي.

ومن خلال كل ذلك جاءت إشكالية الدراسة كالآتي:

كيف تؤثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

أولا. الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على إشكالية البحث قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي سياسات تحرير التجارة الخارجية؟
- ماهي العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي؟
- ما مدى مساهمة سياسات تحرير التجارة الخارجية في تطوير النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2010-2021؟

ثانيا. الفرضيات:

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية انطلقنا من الفرضيات التالية:

1. سياسات تحرير التجارة الخارجية مجموعة من الاجراءات تقوم بوضعها الحكومات من أجل التحكم في حركة صادراتها ووارداتها.
2. السياسات الاقتصادية من بين أهم العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي.
3. ساهمت سياسة التحرير التجارة الخارجية في الجزائر بزيادة الصادرات والواردات والتي أترث على النمو الاقتصادي.

ثالثا. أسباب ودوافع اختيار الدراسة:

من أهم الأسباب التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- دوافع ذاتية: الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع وأيضا يندرج في إطار تخصصنا.
- دافع موضوعية: يعود للأهمية البالغة لقطاع التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي.

رابعا. أهمية الدراسة:

إن تأثير سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري يعتبر من أهم المواضيع البالغة الأهمية وذلك لكون:

- التجارة الخارجية مصدر أساسي لازدهار الأمم ورقيها، حيث أصبح تحريرها اليوم ضرورة حتمية لا مفر لها.
- اعتبار النمو هدفا تسعى جميع الدول لتحقيقه عن طريق مجموعة من السياسات ومن بينها سياسات تحرير التجارة الخارجية.
- تعد دراسة تأثير سياسات التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري أمرا حيويا للكشف عن أي عوامل قد تؤثر على التجارة الخارجية وتبدأ بالتأثير على النمو الاقتصادي.
- لفهم حالة النمو الاقتصادي الجزائري وتحديد الخطوات المستقبلية الضرورية لتحسين الأداء الاقتصادي.

خامسا. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- تحليل وتقدير أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو وبالأخص الصادرات والواردات، وذلك لدعم النمو الاقتصادي الجزائري.
- مدى الارتباط بين التجارة الخارجية الجزائرية بالنمو الاقتصادي.
- مدى مساهمة سياسات تحرير التجارة الخارجية على تطور النمو الاقتصادي.
- دراسة مؤشرات التجارة الخارجية ومؤشرات النمو الاقتصادي.

سادسا. حدود الدراسة:

يمكن تقسيمها إلى حدود مكانية وأخرى زمانية وتتمثل الحدود المكانية في الجزائر، أما الحدود الزمنية فسيتم اعتماد الفترة من 2010 إلى حدود 2021، وذلك من خلال التركيز على مدى مساهمة سياسات تحرير التجارة الخارجية في زيادة النمو الاقتصادي الجزائري.

سابعا. منهج الدراسة:

تماشيا مع أهداف الدراسة، وسعيا نحو بلوغ النتائج التي تساهم في الإجابة عن الاشكالية المطروحة وإثبات مدى صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال استعراض الجانب النظري لمختلف العناصر الأساسية المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، والمنهج التحليلي بغرض تحليل مختلف الإحصاءات.

أما فيما يخص أدوات الدراسة التي اعتمدنا عليها في هذا البحث فقد تمثلت في كتب باللغة العربية والفرنسية بالإضافة إلى رسائل وأطروحات جامعية ومجلات ومواقع انترنت.

ثامنا. الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية الموضوع فقد تم تناوله في الكثير من الدراسات المتعلقة بسياسات تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، ومواضيع مرتبطة به، وفيما يلي سيتم عرض مجموعة الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: قام بها الباحث بلقاسم طراد، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020-2021، من أهم النتائج التي توصل اليها الباحث هي:

- كان أداء الجزائر متراجع مقارنة مع المغرب وتونس في إطار السياسات التجارية، فالتصف توجهها نحو تحرير القطاع بالتردد والتأني وعدم الوضوح.

- ان تحرير التجارة الخارجية يعود بالمزايا على كل الأطراف، وهذا كون مثل تلك التوجيهات الاقتصادية كان له اثار متعددة الابعاد لم تكن إيجابية في مجملها ولم تكن بالتبعية في الخدمة كل الأطراف.
- للتجارة الخارجية الأثر البالغ على الجوانب الاقتصادية للدول من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

الدراسة الثانية: قامت بها الباحثة بكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، من أهم النتائج التي توصلت إليها هي:

- شهدت التجارة الخارجية عدة تغيرات هذا ما أثر على تطورها وما أدى الى ضهور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنضمة الدولية للتجارة واتفاقياتها.
- اتبعت الجزائر في سياستها للتجارة الخارجية على ثلاثة اتجاهات رئيسية أولها رقابة الدولي للتجارة الخارجية واتجاه الحمائية واتجاهها الى الاعتماد على تنويع الصادرات نحو العالم الخارجي وتباع سياسة تجارية أكثر تفتحا.
- تدد تقنيات تمويل التجارة الخارجية من قصيرة، متوسطة وطويلة الاجل وعلى المتعامل اختيار الطريقة المثلى التي تناسب شروطه التجارية.

الدراسة الثالثة: من اعداد الباحثة كوثر سعاد قودة، **اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2019-2020، من أهم النتائج التي توصلت اليها هي:

- من خلال تقييم السياسات التجارية، يتضح أنها حاولت تشكيل اتفاقيات مع البلدان الأوروبية، القارة الافريقية، ودولة تونس، وغيرها من الاتفاقيات لكنها لم تساهم كثيرا في تشجيع الصادرات وانما أدى الى زيادة وارداتها وخاصة السلع الكمالية الموجة للاستهلاك وليس لتعمير.
- تبيين نسب الانفتاح التجاري التي تحكم الدولة في الاقتصاد، وعدم خضوع الاقتصاد الجزائري للمرونة ودخوله فعلا في اقتصاد السوق
- ارتفاع نسب التضخم يؤثر سلبا على اقتصاد الجزائر وخاصة أنه ذو طبيعة استهلاكية الموضحة في الفاتورة الواردات.
- رغم محاولات الجزائر تقليص دورها في التحكم في اقتصادها الا انها لا تزال تتحكم في عدة متغيرات كسعر الصرف.

الدراسة الرابعة: قام بها الباحث وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019، أهم نتائج الذي توصل اليها هي:

- العلاقة بين تحرر التجارة والبيئة علاقة تشابكية وتكاملية، فالاهتمام بمجال واحد فقط يؤثر سلبا على الأخر، ولذلك يجب التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية.
- يعتبر توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية بداية من تسعينيات القرن العشرين، نتيجة الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني سنوات الثمانينات من القرن العشرين نتيجة الصدمة النفطية لسنة 1986، ووقوعها في أزمة المديونية ولجوئها إلى المؤسسات الدولية.
- تعاني الجزائر من المرض الهولندي، وذلك للارتباط الوثيق للاقتصاد الوطني بالمحروقات، وهو ما بينته الأزمة النفطية لسنة 2014، والتي بينت مدى هشاشة الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أنه يعاني من ضعف في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، رغم الجهود الدولة في تطوير الاقتصاد الوطني.

تاسعا. صعوبات الدراسة:

في واقعنا الحالي لا تخلو أي دراسة مهما كان نوعها من صعوبات بحثية، وهذا فعلا ما واجهنا حيث اعترضنا صعوبات منها:

- صعوبة تطبيق وفهم الموضوع خاصة في الجانب التطبيقي.
- التضارب الكبير في مختلف الإحصائيات المقدمة من الجهات الرسمية المكلفة بالإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.
- عدم وجود بعض الإحصاءات لسنوات الدراسة.

عاشرا. خطة وهيكل الدراسة:

من أجل الالمام بجوانب الموضوع، فقد قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: تحت عنوان إطار نظري لسياسات تحرير التجارة الخارجية، حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول التجارة الخارجية، أما في المبحث الثاني تناولنا فيه نظريات التجارة الخارجية وفي المبحث الثالث سياسات تحرير التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: بعنوان مدخل نظري للنمو الاقتصادي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية النمو الاقتصادي، وفي المبحث الثاني قمنا بذكر طرق قياس النمو الاقتصادي ونماذجه، وفي المبحث الثالث علاقة سياسات تحرير التجارة الخارجة بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: والأخير تم تخصيصه لدراسة وتحليل أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية في تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 2021/2010، والذي قسمناه الى ثلاث مباحث، تضمن في المبحث الأول واقع التجارة الخارجية الجزائرية وفي المبحث الثاني النمو الاقتصادي الجزائري، وتم الوقوف في المبحث الثالث أثر مؤشرات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري.

الفصل الأول

إطار نظري لسياسات تحرير التجارة الخارجية

تمهيد

حظي موضوع التجارة الخارجية باهتمام منذ مطلع هذا القرن وذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الأثار السلبية التي تركتها الحروب والأوبئة خاصة في السنوات الأخيرة الماضية، حيث أصبحت التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو متأخرا، لذا أصبح من الضروري إقامة علاقات تجارية خارجية لأي دولة، خاصة في ظل التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية.

تعتمد الدول في تطبيق سياساتها في مجال توطيد علاقتها الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على سياسات التجارية والتي تكون دوما محصورة إما محررة أو تكون محمية حسب طبيعة الدولة، ولغرض إبراز ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: ماهية سياسات تحرير التجارة الخارجية

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم ركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيت تتفاعل مع مختلف القطاعات الاخرى وهذا من خلال الاستيراد والتصدير، حيث أن الدول المتقدمة والنامية لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الدول الاخرى بانتهاج سياسة الاكتفاء الذاتي، ومن خلال مبحثنا هذا سنحاول إعطاء نظرة عامة ومختصرة عن التجارة الخارجية، وذلك بالتطرق إلى مفهومها وأسباب قيامها والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية دورا هاما في العلاقات الاقتصادية، من خلال حركة السلع والخدمات بين مختلف الدول، من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.

أولا. تعريف التجارة الخارجية

قدمت العديد من التعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها: تمثل التجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[1]

كما عرفت أيضا بأنها " هي الصادرات والواردات المنظورة، وغير منظورة المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة، في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

أو هي عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع وأفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.[2]

ويعرف كذلك أنه فرع من فروع الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية التجارية عبر الحدود الوطنية.[3]

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية هي عملية تتم بين الدولة والعالم الخارجي، والتي تقوم بعملية التبادل بين الأطراف السابقة على عدة صيغ وأشكال مثل انتقال سلع والافراد والخدمات ورؤوس الاموال... الخ.

---

[1]- كاظم عبادي الجاسم، **جغرافيا التجارة الدولية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 31.
[2]- جميل محمد خالد، **اساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميين للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص 217.
[3]- حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 13.

ثانيا. أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع، سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختبارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار وتخصص الموارد الانتاجية بشكل عام، بالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على القدرة الدولية الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الاجنبية، ومالها من أثار على الميزان التجاري. [1]

والتجارة الخارجية تعتمد عليها كل دول العالم فلا يوجد دولة توفر لشعبها جميع السلع والخدمات حيث أن كل دولة تختص بإنتاج سلع وخدمات معينة على حسب مناخها والطبيعة الجغرافية لها والتركيبة السكانية، ويمكن أن نلخص أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية: [2]

- التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة الدخل المحلي.
- اقامة علاقات وصداقات مع مختلف الدول.
- تحقيق مكاسب على أساس الحصول على السلع تكلفتها أقل مما لو تم انتاجها محليا.
- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وتصريف فائض انتاجها إلى أسواق أجنبية.
- تقصير المسافات وجعل العالم قرية واحدة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة متطلبات وحاجات المجتمع.
- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير والاسترداد، وأيضا تعد مؤشرا على رصيد الدولة من العملات الأجنبية.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

[1] - جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص12.
[2]-جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص219-220.

- يمكن لتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات إذ ينتج عنها الحصول على رأس المال الأجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات جديدة وتكوين الرأس مال والنهوض بالتنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى سبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، في هذا المطلب سوف نعرض أهم الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية.

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثـة في منتصف الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية الأزمة لصناع من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات التامة الصنع في السوق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية كذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل لنقل والمواصلات، والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة، ويتم فيها تبادل المنتجات، ونقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار.

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى فوائض متزايدة في عناصر الإنتاج المحلي على الإنتاج المحلي، وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم.[2]

ويرجع تزايد الاهتمام بالتجارة الخارجية من قبل دول العالم إلى مجموعة من الأسباب نلخصها في النقاط الأتية:

- عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، يصعب تلبية احتياجات الدولة كلها من مواردها المحلية خاصة بعد تعدد حاجات الإنسان واختلافها وتباين امكانيات الدول في توفير هده الحاجيات بجانب تنوع رغبات الأفراد وأذواقهم.
- ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد وتمويل والتنمية الاقتصادية.
- ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي متل تظوهر معدلات التبادل الدولية واتجاهاتها في غير صالح لدول النامية، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها.

[1]- رشا العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص14.

- عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية، حتى أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة وسوق دولي واحد.[1]
- الفائض في الإنتاج المحلي والذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة على الطلب على الإنتاج عالميا.
- السعي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية وذلك بهدف المعيشة محليا وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- الأسباب الاستراتيجية والسياسية والمتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية لسلعة المنتجة والمتاجرة بها نسبيا.[2]
- تطور طرق المواصلات المختلفة البرية والجوية والبحرية وكذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية ساعد في تعميق الاتصال بين دول العالم وتسهيل عمليات الإستراد.
- تطور الأنظمة المصرفية والنقدية وتسهيلات المصرفية الكثيرة، وازدياد أشكال التعاون بين دول العالم وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية والقومية والدولية أدى إلى تسهيل عمليات التبادل التجاري.[3]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

أولا. مستوى التنمية الاقتصادية: حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية، عكس ما هو الحال عليه في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.[4]

ثانيا. أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي: فالاقتصاد المحلي ولكي يرتقي صناعة الداخلية فهو بحاجة إلى سلاح خام ووسيط، لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاسترداد ما تحتاجه هذه الصناعات كما أن للطلب

---

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية لطباعة لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الإسكندرية، مصر، 2011، ص ص7-8.

[2]- حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، 1996، ص15.

[3]- خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص25.

[4]- هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار جرير، الأردن، 2006، ص383.

الاستهلاكي وراء في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استراد كميات من السلع ما ذات استهلاك واسع.[1]

وهناك عوامل أخرى وهي أن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول التي تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، عوامل مرتبطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

1. **توزيع غير المتوازن للمواد الطبيعية بين الدول:** وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤذي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث العديد من الدول تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.
2. **حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير يتطلب سعة في الأسواق، حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.
3. **تغيير الميزة النسبية:** حيث أن الجانب الكبير من التجارة الخارجية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن الظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.
4. **العامل السياسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.
5. **تكلفة النقل:** تمثل تكلفة النقل في بعض الأحيان السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول، خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة.
6. **الشركات المتعددة الجنسيات:** تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزء كبير ومتزايد من حجم الكلي للتجارة، ونظرا لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة، وانما تتم من إنتاج الأجزاء في دول مختلفة سلعة عالمية، فالشركات متعددة الجنسيات تساهم بشكل كبير في نمو حجم التجارة الخارجية خصوصا بين الدول التي تتواجد لديها فروع مهمة.[2]

[1]- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2005، ص32.
[2]- وليد بومرداس، **سياسات الصرف وأثارها في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواق، 2014 -2015، ص41.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

إن نظريات التجارة الخارجية من الموضوعات التي تجمع بين الأصالة والحداثة في نفسه، فهناك نظريات للتجارة الخارجية تعود إلى الفكر الكلاسيكي القديم وأخرى تذهب إلى الفكر الكلاسيكي الحديث، وتتبع أساس العمليات التجارية فيما بين البلدان إلى نظريات الحديثة كونها الأكثر واقعية وأكثر تطبيقا. سنعرض بتفصيل في هذا المبحث كيف كانت نظرة المفكرون الاقتصاديون في هذا المجال.

المطلب الأول: النظرية التقليدية في التجارة الخارجية

لقد تعددت الأراء والنظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم، وذلك عن العصر الذي ينتمي إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها.

أولا. نظرية أدم (سميت) للاختلافات المطلقة في التكليف:

لقد وجد التقليديون أن أراء التجاريون لا تقيم تجارة الدولية ولا تنهض بصناعة ناشئة، لذا كان على التقليديون أن يبرز أولا أن تبادل الدولي مفيد لجميع الدول وبالتالي يجب ألا توضع في سبيل القيود. كما كان عليهم أن يبينوا متى ولماذا تم هذا التبادل الدولي وأن يوضحوا أسبابه، وأن يبينوا أنه ضروري سواءا اتخذ صورة الواردات أو الصادرات، وقد تكفل بها أدم سميت ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل.

وفي كتابه" ثروة الأمم" فسر سميت التخصص الدولي والتجارة الخارجية على أساس النفقات المطلقة، ورى أن الأمم كالأفراد، تتفاوت من حيث ظروفها الإنتاجية والطبيعية والمكتسبة وتتفاوت بالتبعية في الكفاءة الخاصة بإنتاج السلع المختلفة.[1]

ولقد جاء حديث أدم سميث بحرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه " النظام المركانتيلي "هو الذي أرسا قواعده أصحاب مذهب التجاريين. فقد قام هذا النظام على أساس تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم الصادرات وتقليل الواردات، وبالتالي زيادة حيازة الدولة من المعدن النفيس. ومن الجدير بالذكر هنا أن قراءة أدم سميث تبين أنه كان يستخدم حرية التجارة بمعنيين متميزين المعنى الأول هو حرية التجارة بين الدول، والمعنى الثاني هو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها وأساس دفاعه على حرية التجارة بين الدول هو أنه: "إذا كان بمقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلن نشتريها منه ببعض

[1]- محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنهل اللبناني لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان،1998، ص205.

إنتاج صناعتنا " أي أن أدم سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقت الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما.[1]

ثانيا. نظرية ريكاردو للاختلافات التكاليف النسبية (النفقات المقارنة):

نميز نوعين من النفقات هنا وهي النفقة المطلقة والنفقة المقارنة:

النفقة عند ريكاردو ليست نفقة نقذيه وإنما هي تعبير عن كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة، وهو يعتبر كذلك أن العمل هو وحدة لقياس النفقة، ولذلك نفقت أي سلعة إنما يعبر عنها بكمية العمل اللازمة لإنتاجها.

أما التمييز بين النفقة المطلقة والنفقة المقارنة هو أن "التكلفة المطلقة هو عبارة عن عدد الوحدات اللازمة لإنتاج السلعة، أي أن التكلفة المطلقة هي النفقة بحد ذاتها، بينما التكلفة المقارنة هي نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة أخرى.[2]

وقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه أدم سميث من أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وأن التخصص وتقسيم العمل الدولي لا يتوقف على نظرية الميزة المطلقة لدول، وإنما على مقارنة الميزة النسبية بمختلف الدول في إنتاج السلعتين معا وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات من بينها:

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.
- سيادة سوق المنافسة التامة، سواء في البيع أو الشراء.
- انتقال عوامل الإنتاج بحرية داخل الدولة وخارجها.
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.[3]

ثالثا. نظرية جون ستيوارت ميل للقيم الدولية:

رأى ميل أن ريكاردو لم يوضح طريقة تحديث قيمة كل من السلعتين المتبادلتين، ركز ميل على تحليل العوامل التي تحكم التبادل الدولي من خلال نظريته حول القيم الدولية، التي تحاول تحليل القيمة الجدولية لسلع المختلفة، أي قيمة سلعة تنتج في دولة معينة مقارنة مع سلعة تانية، أو البحث عن تحديد الوضع الذي تستقر عنده نسبة التبادل، أو معدل التجارة الذي سيتم به تبادل السلع بين الدول، والمعروف بمعدل التبادل الدولي.

[1]- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ،2003، ص80.
[2]- محمد عيسى عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص46.
[3]- خالد المرزوق، **نظريات التجارة الخارجية**، جامع بابل لنشر والتوزيع، لبنان، ص 14.

ولقد حاول ميل استكمال النقص الذي ظهر في نظرية ريكاردو عن طريق " تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستتم عنده التجارة بين دولتين لقوى العرض والطلب.

لقد أهمل ريكاردو جانب الطلب، بينما أخد ميل جانبي العرض والطلب في اعتبار وليس جانب العرض فحسب، كما فعل من سبقوه، فبدلا من أن يأخذ ما تنتجه الدولة من السلع كثوابت مع اختلاف تكلفة العمل، فقد افترض وجود كمية معينة من العمل في كل دولة ولكن بإنتاجية مختلفة لوحدة العمل، وهو بهذا يرفض التفسير الذي يعتبر أن إنتاجية العمل واحدة في كل الدول.[1]

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

لقد اتفق الكلاسيك على أن التبادل لا يتم إلا إذا توفر شرط اختلاف التكاليف النسبية حيث أنهم لم يعطوا تفسيرا دقيقا فجاء كل من هيكشر وأولين بالتفسير المنتظر. ففي هذا المطلب سنقوم بعرض هذا التفسير.

تعتبر النظريات النيوكلاسيكية امتداد لنظرية ديفيد ريكاردو من خلال التوسع في تحليل الميزة النسبية الذي يعد المهد الذي اشتقت منه النظريات الحديثة تحليلاتها في مجال التجارة، ومن النظريات النيوكلاسيكية نجد نظرية نفقة الاختيار الاقتصادي هابلر 1936 حيث يرى أن الدولة التي تتمتع بانخفاض تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج سلعة معينة تتمتع بميزة نسبية في مجال انتاج هذه السلعة بينما تتأخر في إنتاج سلعة أخرى. أما نظرية هيكشر _أولين فترى أن الدولة تصدر السلع التي يتطلب انتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر العمل في هذه الدولة بوفرة نسبية وسعر منخفض نسبيا أيضا وتستورد السلعة التي يتطلب انتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج النادر نسبيا والذي سعره مرتفع نسبيا في البلد المستورد لكن سرعان ما انتقدت هذه النظرية بعدما أثبت اختبار ليونتياف عام 1951 الذي أقام الاقتصاد الأمريكي عكس ما أتت به هذه النظرية.[2]

أولا. نظرية وفرة الإنتاج هيكشر وأولين:

رفض أولين الفروض التي تقوم على أساس أن العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة فالتفاوت في القيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل ولكن فيما أنفق من عناصر السلعة وبين أن التجارة الدولية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الانتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار الإنتاج وبالتالي في أسعار السلع المنتجة.

---

[1]- زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص13.

[2]- حمزة علي، حفيظ إلياس، **إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا لتمو الاقتصاد في ظل الاقتصادي الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة 1998 - 2010**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 3، العدد 1 ،2014، ص ص 70-71.

حيث يرى أن سبب قيام التجارة الدولية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، وهذا الاختلاف في الأسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في الاختلاف في اسعار السلع المنتجة وهكذا سيوجد دول ستتخصص في انتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وإن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها تقوم التجارة لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد طلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج وهكذا بتظافر العاملين عامل وفرة الإنتاج وعامل الحجم الكلي.[1]

ثانيا. نظرية ليونتياف:

عمل هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات الو.م.أ لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على أساس أن الو.م.أ تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدام "ليونتيف"" في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال وكذلك العمل اللازم للانتهاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة أن التجارة الدولية بين الو.م.أ والدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

فطبقا لتلك النتيجة فإن الو.م.أ لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة وتنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في الو.م.أ بالنسبة لعنصر رأس المال، إذن على أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.[2]

[1]- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هرمة لطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر،2000، ص31.
[2]- بوكونه نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 10.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

لقد ظهرت النظرية الحديثة لعدم قدرة النظريتين التقليدية والنيوكلاسيكية على تقديم تفسير يمس جميع نواحي التجارة الخارجية وفي هذا في المطلب سنقوم بعرض أهم النظريات الحديثة التي لم يتم التطرق إليها في النظريات السابقة.

أولا. نظرية تشابه الأذواق:

يفسر "ليندر" بين نوعين من السلع هما المنتجات الأقلية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج. وهو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هكشر أولين حيث أنه وحسب ليندر عندما تكثر عوامل إنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها وبالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات، وفي حالة العكس أي عندما تقل عوامل الإنتاج فإن ذلك يؤذي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات، وحسب ليندر في انخفاض تكلفة المنتجات الأولية فإنه سيتم تصديرها، وفي حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية.[1]

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى "ليندر" أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع، حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، لهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج. ومنه فالمبدأ الأساسي في نظرية هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها، وبما أن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل في التطور الاقتصادي الذين لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد وهذا يعني حسب "ليندر" أن هذه التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها وهياكل أسواقها واحتياجاتها، حيث أن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم فيما بين الدول المتقدمة أو الدول الصناعية.[2]

[1]- عادل أحمد حشيش ومجدي ومحمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص130.
[2]- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة لطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص ص:34-35.

كما بين " أولين " أن التجارة الخارجية تقوم على التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما على التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة. ترجع أهمية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية.

يرى "أولين" أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة والذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، ينعكس هذا كله في اختلاف أثمان السلع المنتجة، وهكذا ستوجد دول تتخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وأن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها. تقوم التجارة الخارجية لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير وهكذا تتضافر وفرة عوامل الإنتاج والحجم الكبير.

ثانيا. الفجوة التكنولوجية:

أوضح "بوسنر"أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا. وبما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي فهذا يعني أن من يستفيد منه هو الدول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية حيث أن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنفسية.[1]

واستند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود:

1. **فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج وتصديره.
2. **فجوة التقليد:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، وظهوره في الدول النامية حتى تشارك الدول النامية في الإنتاج.

ونظرا لهذا التحليل فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة التكنولوجية هو شيء يزول أي أن هذه الميزة النسبية مؤقتة.[2]

[1]-يونس محمود، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 84.
[2]- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2001، ص87.

ثالثا. نموذج دورة حياة المنتج:

ظهر هذا النموذج في كتابات كل من "فيرنون" عام 1961، وهيكشر عام 1967، حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية تغيراتها عبر الزمن، بالاستناد إلى أن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن، وهذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاحة، والذي يحدد بالتالي الميزة التنافسية.

حيث أن هذا النموذج يقوم بدراسة وتحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج والميزة النسبية التي تتحقق للدولة وصاحبة المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم دورة حياة المنتج، وقسم ''هيرش" مراحل دورة المنتج إلى:

1. **مرحلة المنتج الجديد:** يمثل فيها العمل الماهر عالي المستوى النسبة المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة وبالذات المهارات العلمية.
2. **مرحلة النمو:** وذلك أن إنتاج المنتج ينمو بسرعة، وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات، حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية مع بقاء المهارات وبالذات العمالة المدربة تلعب دورا هاما فيها.
3. **مرحلة النضج:** حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا، ويتمتع بصفة الثبات والاستمرار.[1]

وبحسب هذا النموذج فإن الدول المتقدمة والتي تملك عمالة جيدة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية في فترة الإنتاج الأولى للمنتج الجديد، ثم بعد ذلك تملك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو في المرحلة الأخيرة للمنتج تنتشر النسبية في انتاجه بين الدول.

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-84

المبحث الثالث: ماهية سياسات تحرير التجارة الخارجية

تعتبر سياسات تحرير التجارة الخارجية من أهم الإجراءات التي تقوم بيها الدولة من أجل تنمية وترقية اقتصادها، حيث تختلف الأدوات المطبقة في نوعية سياساتها حمائية كانت أو انفتاحيه، في هذا المبحث سوف نقوم بتوضيح معنى سياسات تحرير التجارية، ثم نقوم بتطرق إلى أنواعها وصولا إلى أهم الأساليب الفنية المعتمدة لتنظيم التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة تحرير التجارة الخارجية

سوف نقوم في هذا المطلب بتطرق إلى مفهوم سياسات تحرير التجارة الخارجية مع ابراز أهم أهدافها.

أولا. تعريف السياسات تحرير التجارة الخارجية

تعرف سياسة التجارية على أنها مجموعة من الاجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق الأهداف، واختيار وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.[1]

تعرف أيضا بمجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى، ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات أو رفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار قيمة عملتها الوطنية.

هي تلك الاجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته.[2]

كما تعرف السياسة التجارية على أنها " مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة لتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول.[3] وهي أيضا تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة

[1]– جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2]– يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص70.

[3]– محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص158.

بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته.[1]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أنها هي مجموعة من القوانين والاجراءات تكون قصيرة أو طويلة الأجل تقوم بوضعها الحكومات من أجل التحكم في حركة صادراتها ووارداتها وتحقيق التوازن في ميزانها التجاري.

ثانيا. أهداف سياسات تحرير التجارة الخارجية

تنقسم سياسات تحرير التجارة الخارجية إلى:

1. **الأهداف الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

أ. **تحقيق الموارد الخزانة العامة:** قد يكون الحصول على الموارد الخزانة العامة بتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على الموارد هذه الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة. فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية بالخزانة عند المرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل. كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب على أنه يجب أتحرر عند تحديد طريق تحقيق هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤذي هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية الاقتصادية أو هما معا. كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع من السلع ضيقة.[2]

ب. **حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الاجنبية:** والمقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضرا على الإنتاج المحلي في بعض المجلات، وتأخذ الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج ومتى رؤيا لأسباب كثيرة، إن حماية الإنتاج المحلي أمر جوهري، عندئذ تطبق الحماية، مثل حماية دول غرب أوروبا للإنتاج الزراعي، ولو أن ذلك سينتهي مع تطبيق الكامل لاتفاقية الجات.[3]

[1]– يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]– مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد الدولي العاصر**، بدون دار نشر، الاسكندرية، مصر، ص118.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص127.

ج. **حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية:** قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد ولا شك أن مثل هذه التقلبات أي كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها، ولذلك فإن حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم به وطالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال في الخارج، لذا أصبح منوط بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد منها وفي ظرف البيئة الدولية المعاصرة، فإن حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية قد أصبحت أثر من أي وقت مضى، مهمة المجتمع كله.

فالبيئة الدولية المعاصرة تتميز بأن ما يحدث في أي مكان منها أضحى يؤثر بغير من الأمكنة، مما يستدعي بدل جهد دولي مشترك لتصدي لمثل هذه الظواهر. هذا لا ينفي أن أي بلد قد يرى أو يضطر إلى اتخاذ اجراءات معينة بصفة منفردة لحماية اقتصاده من التقلبات الخارجية.[1]

د. **حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:** فالإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، ويقصد به في سياسة الإغراق، بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية. وسياسة الإغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين، وخاصة من بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم، ولذلك فإن دولة الأرغواي والجات 1994 ومنظمة التجارة العالمية WTO 1995 كفلت تطبيق اجراءات معينة لمحاربة سياسة الإغراق وأعطت الدول حق الحماية ضد الدولة التي تمارس سياسة الإغراق ناهيك عن دخول الدولة التي تمارس تلك السياسة في منازعات ومحاكمات وتعويضات من قبل جهاز ومجلس فض النزاعات المتابع لمنظمة التجارة العالمية.

هـ. **تشجيع الاستثمار من أجل التصدير:** ويأتي في إطار الاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية والتحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة، وتوفير الحوافز والمزايا اللازمة لزيادة وتشجيع الاستثمار من أجل التصدير، بما في ذلك تسهيل الاجراءات وتوفير إطار مؤسسي وبنيا تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

[1]- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 122.
[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 127 -128.

2. **الأهداف الاجتماعية:** وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

أ. **حماية مصالح اجتماعية معينة:** كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمال المشتغلين في صناعة معينة، وهنا تنقلب مصالح وجهت الفئات، طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

ب. **إعادة توزيع الدخل القومي:** قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة، وتلجأ من بين ذلك إلى أدوات السياسة التجارية لتحقق هذا الهدف. عادة ما تستخدم أكثر من أدوات السياسة التجارية، على سبيل المثال ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى يقل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لناتجها في الدخل. ونادرا ما يعين إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية ولكن هذه السياسة بالتظافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية، وبالذات السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.[1]

3. **الأهداف الاستراتيجية:**

ويقصد بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواءا في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري. فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدنى من الغداء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة الخارجية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو يمنع الإستراد كليا. نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحرب لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها. كما قد تقضي الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا وهنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف.[2]

[1]- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123.
[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 239.

المطلب الثاني: أنواع سياسات تحرير التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية على قاعدتين هما التصدير والإستراد، والتي تخضع هذه الأخيرة على إجراءات وقوانين تطبقها الدولة في سياسات التبادل التجاري بين الدول، حيت تكون هذه القواعد إما مقيدة أو متحررة. ففي هذا المطلب سوف نقوم بعرض هذين النوعين من الإجراءات.

أولا. سياسة حرية التجارة:

تعتبر سياسة حرية التجارة من بين السياسات الحكومية التي تهدف إلى تشجيع التجارة بين الدول وتقلل الحواجز التجارية وأيضا تعزز النمو الاقتصادي، وهي تعتبر جزءا أساسيا من الاقتصاد العالمي الحديث.

1. مفهوم سياسة حرية التجارة الخارجية

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها " اقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة حتى تكون التجارة الخارجية خالية من القيود والعقبات، إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة لصادرات أو الواردات على حد سواء ".[1]

كما تعرف سياسة حرية التجارة الخارجية " بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الاخرى ".[2]

ومن التعريفين السابقين نستنتج أن سياسة الحرية في التجارة الخارجية هي عبارة عن فك الحظر وكل القيود المفروضة على السلع والخدمات وتسهيل عملية التبادل والوصول اليها بين الدول.

ويمكن التمييز بين **أربعة أشكال** من التحرر التجاري:

أ. **التحرر من جانب واحد:** حيث تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز والقيود الحمائية.

ب. **التحرر الثنائي:** يتم التفاوض بين دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتها الخارجية.

ج. **التحرير الإقليمي:** تقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينها، بحيث تحصل الدول الأعضاء على مزايا التبادل التجاري.

---

[1]- ضياء عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2007، ص 73.

[2]- عبد القادر، السيد متولي، **اقتصاد الدولي – النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان ،2011، ص 75.

د. **التحرير متعدد الأطراف:** يتم تحرير التجارة على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.[1]

2. حجج مذهب الحرية التجارية:

يستند أنصار مذهب الحرية التجارية على عدة حجج من أهمها:

أ. **منافع التخصص وتقسيم العمل الدولي:** يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية، التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج. فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة يعني أن الموارد الاقتصادية قد استخدمت في أحسن وجه ممكن لها في داخل الاقتصاد الوطني.[2]

ب. **منافع المنافسة:** يساعد على الارتفاع لمستوى الإنتاجية، وكذلك تزيد الرفاهية الاقتصادية للمستهلك لأن له الفرصة لاختيار السلع التي تشبع رغباته وبأحسن النوعيات وبأرخص الأسعار، فالتبادل الحر يسمح لأي دولة الحصول على منتجات بكميات أكبر مما تستطيع إنتاجها بنفسها من ناحية المستوى الإنتاجية، وتؤذي الحرية التجارية إلى تنافس المنتجين في استخدام أكثر تطورا وفعالية سعيا إلى زيادة الناتج وخفض النفقة.[3]

ج. **الحرية تشجع التقدم الفني:** تؤذي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، مما يؤذي إلى تحسين وسائل الإنتاج وتشجيع التقدم الفني، وبالتالي يضمن العالم جودة المنتجات وبأسعار أقل، كما يعمل المنتج على تطوير انتاجه ويستفيد المستهلك في النهاية من المنافسة القائمة بين المنتجين، ويتاح انتقال التكنلوجيا دون عوائق، فيرتقي الهيكل الصناعي بيها.[4]

---

[1]- عيسى خدري، **أثر التحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية لتجارة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الاعمال الدولية، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017، ص 63.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2015، ص 338.

[3]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 280.

[4]- عادل أحمد حشيش ومجدي ومحمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص146.

ثانيا. سياسة حماية التجارية الخارجية:

تعمل هذه السياسة على حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية بالدرجة الأولى وهذا يتم عن طريق فرض الرسوم الجمركية أو حصص الاستيرادية، وتستخدم كوسيلة للحفاظ على الوظائف المحلية وتعزيز الاقتصاد المحلي.

1. **مفهوم سياسة حماية التجارية:** يقصد بسياسة حماية التجارة الخارجية على أنها تبني الدولة مجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الاجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية، وذلك بتقييد حرية التجارة بإتباع أساليب حمائية خلال فترة زمنية معينة مما يوفر الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[1]

وتعرف أيضا على أنها "الإجراءات والأساليب التي يمكن من خلالها الحد من المنافسة الأجنبية بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية أو مختلف القيود الكمية (حصص الإستراد) أو تنظيمه والفنية مما يؤدي إلى حجم الواردات.[2]

كما تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى من حصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[3]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن سياسة الحمائية للتجارة الخارجية هي عملية تقوم بيها الدولة من أجل حماية سلعها من خطر المنافسة الأجنبية، وقد تتم تلك السياسات التقييدية في شكل فرض ضرائب جمركية أو الحد من دخول السلع الأجنبية.

---

[1] -Jean، Luc Dgut: **Réussir la dissertation d'économie**، Publié par Studyrama، paris.2003.P.129.

[2]- وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018-2019، ص 62.

[3]- محمد أحمد الستريتي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

2. حجج مذهب حماية السياسة التجارة الخارجية:

يستند أنصار الحماية إلى حجج بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي ففي هذا العنصر سوف نتطرق إلى هذين الحجتين:

أ. الحجج الغير اقتصادية:

- **حجة الدفاع والأمن:** تستخدم هذه الحجة كمبرر قوي لفرض قيود على التجارة الخارجية، حيث ادم سميث أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي اعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حريه التجارة، عندما كتب يقول "الدفاع أكثر أهمية من الثروة"، فقط تشعر الدولة أن التجارة مع الدولة أو عدة دول، تتعارض أمنها الوطني مثل موقف بعد الدول العربية من الكيان الصهيوني.
- **حجة حماية القطاع الزراعي:** قد تؤدي الحرية التجارية في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها، نظرا لأن ترك الزراعة للمنافسة الاجنبية سوف يقضي على الزراعة الوطنية لما قد يضر بطبقة المزارعين، ومن الأمثلة الدالة على ذلك تعهد الحكومة البريطانية بحماية الانتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية وذلك بدفع معونة سنويا للمزارع لتعويض الفرق بين التكاليف انتاج المحاصيل الزراعية محليا ومن محاصيل المستوردة، فضلا عن ذلك فإن حماية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن نطاق ما يعرف بالأمن الغذائي.
- **حجة الحفاظ على القيم الاجتماعية والاقتصادية:** إن التخصص الناجم عن التجارة الدولية، يؤدي إلى انتفاخ الدول على العالم الخارجي، مما يساعد على انتشار العادات والتقاليد والثقافة والقيم العقائدية، وبالتالي ذوبان الفوارق بين الدول ومن ثم فقدان الدولة لهوايتها الوطنية ومدينتها الخاصة، ولذلك فان الدولة ترى من مصلحتها الوطنية، أن تقوم بتقييد التجارة مع العالم الخارجي، وذلك بهدف حماية الشخصية الوطنية، والعادات والتقاليد الموروثة.
- **الحجة الدينية والاخلاقية:** هناك بعض السلعة المستوردة في استخدامها أو الاستهلاك السلوك الاجتماعي والمعتقد الديني أو السلوك الفردي على الفئات العمرية المختلفة، فتفرض على مثل هذه السلع قيودا أو تمنع من اتجاه بها ومن أمثلة هذه السلع نجد مثلا: الخمور، المخدرات، الدخان.

ب. الحجج الاقتصادية:

وتتمثل الحجج الاقتصادية في:

- **حجة الانتاج والعمالة:** يرى أصحاب هذا الرأي أن استخدام سياسة حمائية عن طريق فرض ضرائب الاستيراد، واستخدام التحديد الكمي، هو السبيل الوحيد والمرغوب من أجل زيادة الانتاج، ورفع مستوى التشغيل، من خلال تخفيض معدلات البطالة وحججهم في ذلك ما يلي:
  - الحماية التجارية تؤدي إلى تخفيض المستوردات مما يؤثر ايجابا على الإنتاج والدخل القومي وفقا لمبدأ المضاعف الكنزي.
  - تؤدي إلى الحد من منافسة المنتج المحلي، وبالتالي يدعم قيم صناعات محلية جديدة، وبالتالي زيادة العمالة.
  - تحرير التجارة الخارجية في اقتصاديات فنية لا تستطيع مخرجاتها منافسة منتجات أجنبية على المستوى عالي من الجودة وبأسعار منافسة.[1]
- **حجة تنويع الانتاج:** يعتبر أنصار السياسة الحمائية أن التنويع الانتاج المحلي وتوسيع بنية الاقتصاد الوطني ودعم تخصصه في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، يشكل ضمانة في وجه الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع المركز المالي للدولة.[2]
- **حجة الإغراق السوقي:** حيث تعتمد المؤسسات المصدرة إلى خفض أسعار منتجاتها في السوق الخارجية إلى أقل تكلفة إنتاجها، ممارسة سياسة التمييز السعري بين أسعار الداخل والخارج، وتهدف من وراء ذلك إلى اخراج المنافسين لها من السوق التي تتميز فيها بمرونة كبيرة. لمواجهة هذا النوع من الغزو التجاري تعمل الدولة على استخدام سياسات الحماية التجارية لمواجهة الإغراق وحماية الصناعات الوطنية.[3]
- **عدم تكافؤ النمو الاقتصادي:** تدهور معدلات التبادل الدولي بالنسبة لمنتجات الدول النامية، الناتج عن عدم تماثل مرونات الطلب على منتجات المتاجرة بها بين الدول النامية والدول المتقدمة، يجعل الدول النامية تصدر المزيد من المنتجات الأولية والتي تباع في الأسواق الدولية بأسعار منخفضة نسبيا[4]، في سبيل الحصول على نفس الكمية من الواردات والتي تتضمن درجة عالية من المعرفة والتكنولوجيا، والتي تزيد من أسعار هذه المنتجات في الأسواق، وهذا يقود إلى عدم التكافؤ في النمو الاقتصادي.[5]

---

[1] - حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2002، ص121.

[2]- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان،2010، ص308.

[3]- أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص107.

[4] -Alina Haller، **Economies of Emerging stats and foreingn trade**، Romanian Academy , 2001، P2.

[5] - Gairuzazmi M.Gani، **The impact of trade liberalisation on developing countreis**، work paper, 2003, P2.

- **حجة الصناعات الناشئة:** تعتبر هذه الحجة أكثر الحجج رواجا في الدول النامية، إذ ترى أن فتح الأسواق المحلية أمام منتجات أجنبية على درجة عالية من التنافسية، سيؤذي إلى القضاء عليها قبل نضوجها وهي كلها صناعات فنية في مرحلة الانطلاق وما يميزها من ارتفاع تكاليف الإنتاج.[1]
- **عدم توفر المعلومة التامة (الإعلام الناقص):** فشروط المنافسة تتطلب توفر المعلومات الكاملة عن ظروف السوق الدولي من حيث العرض والطلب، وفي حالة عدم توفر هذه المعلومات، فإن ذلك يعبر عن حالة الفشل السوقي، ولهذا فإن السياسة التجارية تهدف إلى تنشيط التجارة من خلال توفير المعلومات الإضافية حول أسواق التصدير.[2]
- **حجة الايرادات الحكومية:** الكثير من الدول النامية تواجه الكثير من الصعوبات في إيجاد التمويل اللازم للأنفاق على مشاريعها التنموية، وتشكيل الرسوم الجمركية في الكثير منها موردا أساسيا من موارد تمويلها، ويرى أنصار الحمائية أن هذه الرسوم وسيلة سهلة ومضمونة من وسائل الحصول على الايرادات.[3]

المطلب الثالث: أدوات سياسات تحرير التجارة الخارجية

لتحقيق أهداف سياسة تحرير التجارة الخارجية يجب توفر مجموعة من الإجراءات والوسائل ألا وهي أدوات سياسات تحرير التجارة الخارجية نلخصها فيما يلي:

أولا. الأدوات السعرية: هي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق تأثير في أسعار الواردات والصادرات وذلك عن طريق:

1. **الرسوم الجمركية:** وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات فالرسم إذا ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها، والرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات ورسم على الواردات.

أما رسم الواردات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه، أما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلي، وإما في الحصول على مورد مالي.

[1]- نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وأثرها على التجارة العربية والدولية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص 119.
[2]- حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 132.
[3]- محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص308.

والرسم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للموارد الأولية باعتبار أن عينها يقع على خارجها وإنما الغالب هو أن تفترض الرسوم على الواردات، وهناك نوعين من الرسوم الجمركية:

أ. **الرسوم القيمية:** تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة فيكفي اطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

ب. **الرسوم النوعية:** تعرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة وعندئذ يكفي إطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها، بغض النظر عن قيمتها، حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.[1]

2. **الإعانات:** والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين، أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية والتسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية.[2]

3. **نظام الإغراق:** يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها، أو يقل عن أثمان السلعة المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق، أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية، يمكننا أن نميز ثلاثة أنواع:

أ. **الإغراق العارض:** يحدث في ظروف طارئة، كالرغبة في التخلص من نوع معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

ب. **الإغراق القصير الأجل:** يأتي قصد تحقيق هدف معين، كالحفاظ على حصة في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة، ويزول بمجرد تحقيق الهدف.

ج. **الإغراق الدائم:** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضو من أعضاء المنتجين الذي له صيغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.[3]

---

[1] -عادل محمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ص245 ص246.

2- Michel Rainelli, **L'organisation Mondiale du commerce**, 6 eme edition, edition ladecouvrte, Paris,France ,2002 ،P 44.

[3]-جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره ص226.

4. **تخفيض سعر الصرف:** يقصد بتخفيض سعر الصرف هو كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواءا اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ.

فتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية أو يرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.[1]

ولتخفيض سعر الصرف أسباب عديدة في مقدمتها علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، وهدا بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.[2]

ثانيا. الأدوات الكمية: نحصر أهم الأدوات الكمية فيما يلي:

1. **نظام الحصص:** يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) قيمي (مبالغ).
2. **الحظر المنع:** يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية، كما يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكليين التاليين:

أ. **حظر كلي:** هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

ب. **حظر جزئي:** هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

3. **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.[3]

ثالثا. الأدوات التنظيمية: يمكن تمييز هذه الأدوات، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، من معاهدات واتفاقات تجارية واتفاقات الدفع وإجراءات الحماية الإدارية والتكتلات الاقتصادية:

---

[1]-رشيد البراوي، **الموسوعة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،1971، ص 324.
[2]-عبد الرحمان زكي إبراهيم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الدار الجامعات المصرية، دون ذكر سنة النشر، ص 129.
[3]-جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 226 -227.

1. **المعاهدات التجارية:** وتعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية، التي تعتبر تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين وتتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين.
2. **اتفاقيات الدفع:** وهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، ومنه تتم حركة المدفوعات بين الدلتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاضاة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى إضافة إلى ذلك أنه يحدد العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له.
3. **الحماية الإدارية:** وهي تعرف على أنها عبارة عن اجراءات استثنائية تقوم بها السلطة الإدارية بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية.
4. **التكتلات الاقتصادية الدولية:** وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذ العديد من الأشكال أهمها:

أ. **منطقة التجارة الحرة:** أين تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية مثل منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

ب. **الاتحاد الجمركي:** يتفق مع سابقه من حيث الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد على مواجهة الخارج، مثل اتحاد البينيلوكس بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج الذي عقد في لندن في سنة 1944.

ج. **الاتحاد الاقتصادي:** هو التعاون بين الدول الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية وتحرير حركات رؤوس الأموال وإنشاء مشروعات، كل هذا من أجل انشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول.

د. **الاندماج الاقتصادي الكامل:** إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي تنشأ سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول مثل السوق المشتركة.

هـ. **التكتلات الاقتصادية الدولية:** كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالة الدولية المتخصصة لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التنمية والزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة.[1]

[1]- بلقاسم طراد، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020، ص ص 15-16.

ومن خلال ماتم ذكره قمنا بتلخيص هذه الأدوات في شكل التالي:

الشكل رقم (01-01): شكل يلخص أدوات سياسات تحرير التجارة الخارجية

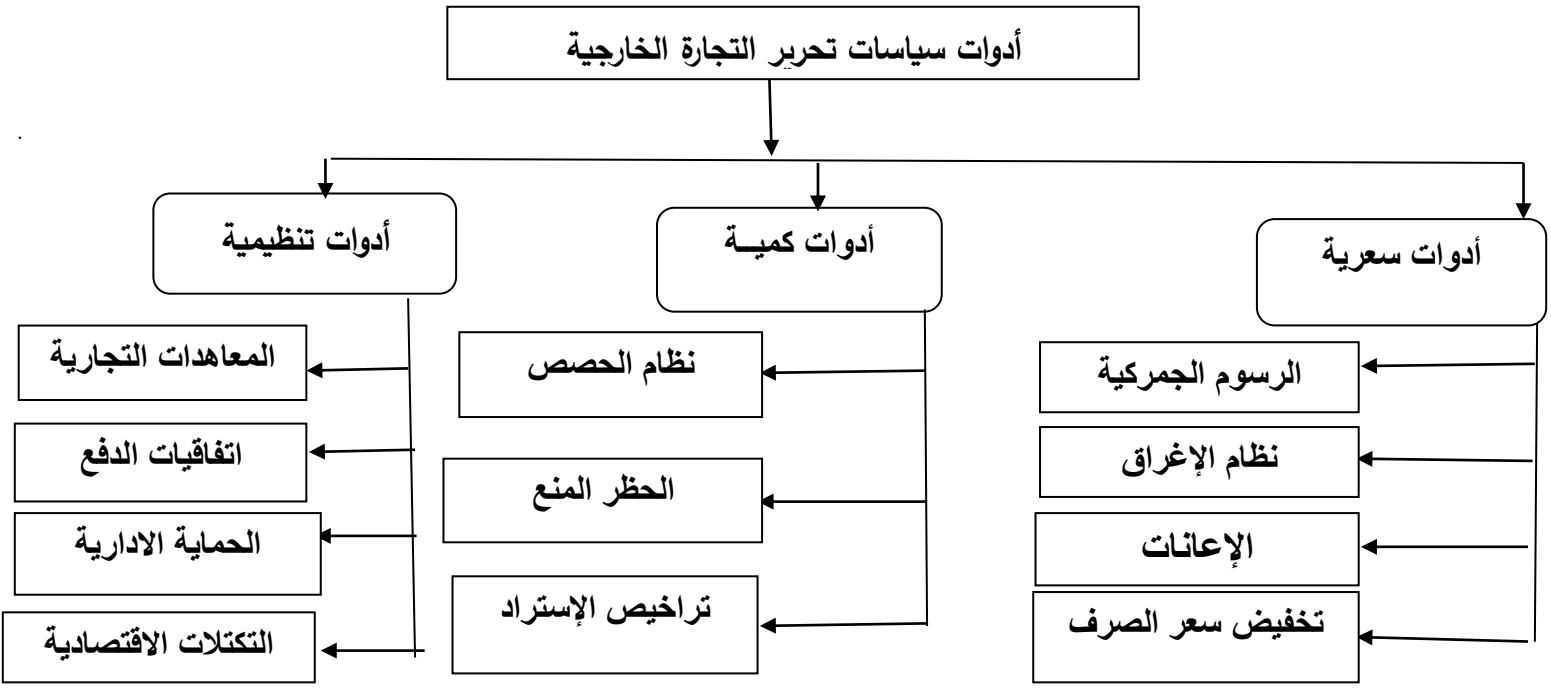

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة الذكر.

خلاصة الفصل:

تعتبر التجارة الخارجية عصب أي اقتصاد فهي تلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي من خلال تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين دول العالم وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال.

هذا وسعت النظريات إلى تفسير وشرح الأسباب وكذلك إبراز الدوافع الرئيسية لوجود التبادل التجاري من الميزة المطلقة لآدم سميت مرورا بالميزة النسبية لريكاردو وصولا إلى نظرية توافر عوامل الإنتاج وكذا الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتوج التي توضح ما تلعبه التقنيات الحديثة من دور في العملية الإنتاجية.

كما تناولنا سياسات تحرير التجارة الخارجية والتي يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تسعى من خلالها الدولة إلى تنظيم قطاع التجارة الخارجية وذلك من خلال نوعان من السياسات التجارية الأول يدعو إلى تقييد هذا القطاع وفرض الرقابة عليه والثاني يدعو إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية ولكل نوع حجج يستند إليها عن طريق أدوات يعتمد عليها في تطبيق السياسات التجارية المرغوب فيها.

الفصل الثانـي

مدخل نظري لنمو الاقتصادي

تمهيد:

تسعى جميع دول العالم إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي، ويعود سبب اهتمامها لأنه من أهم المؤشرات الدالة على الأداء الاقتصادي والذي يقود إلى ارتفاع في مستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل. هذا من خلال زيادة قدرة الاقتصاد على توفير السلع والخدمات في فترة زمنه معينة وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير سواء كان داخليا أو خارجيا، كما يلعب أيضا في تحفيز ميزانية الحكومة، وبالنسبة لعلم الاقتصاد فيبرز النمو الاقتصادي إلى التوسع في امكانيات الانتاجية لتلبية احتياجات الأفراد في المجتمع، ولغرض ابراز وتحليل ما سبق طرحه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بسياسات تحرير التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ أنه من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، وعلى هذا الأساس نتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي مبرزين خصائصه وأنواعه.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تناولها الاقتصاديون، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل، سوف نقوم في هذا المطلب بعرض مفهوم النمو الاقتصادي.

يعرف دينيسون (1962) أن النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وهو زيادة في الناتج القومي تقاس بالأسعار الثابتة. يتأثر النمو الاقتصادي بعوامل مباشرة مثل الإنسان على سبيل المثال (زيادة السكان النشطين، والاستثمار في رأس المال البشري)، والموارد الطبيعية (الأرض، الموارد الجوفية)، الزيادة في رأس المال المستخدم أو تقدمات تكنولوجية. يتأثر النمو الاقتصادي أيضًا بعوامل غير مباشرة مثل المؤسسات (المؤسسات المالية والإدارات الخاصة وما إلى ذلك)، وحجم الطلب الكلي ومعدلات الادخار ومعدلات الاستثمار وكفاءة النظام المالي والسياسات المالية والميزانية، وهجرة العمالة ورأس المال وكفاءة الحكومة.[1]

ويقصد أيضا بالنمو الاقتصادي التوسع التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية مثل الإنتاج الوطني والدخل الوطني.[2]

ونعني بالنمو الاقتصادي تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي "GDP" الحقيقي (القيمة السوقية المعدلة من التضخم لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية) التي تقيس تطور مستوى المعيشة.[3]

---

[1] - Florin Teodor Boldeanu, Liliana Constantinescu, **The main determinants affecting economic growth.** Bulletin of the Transilvania university of Brasov, Series V : Economic Sciences Vol 8 (57) No. 2- 2015, p330

[2]- محمد محمد الماحي، **تخطيط وتمويل التنمية (المناهج–النماذج التطبيقية)**، بستان المعرفة لنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،2010، ص 51.

[3]- أمين حواس، **نماذج النمو الاقتصادي**، منشورات مخبر مؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021، ص 3.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على:

- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يتحقق نموها اقتصاديا، ووفقا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني –معدل النمو السكاني

- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية أي لابد من استبعاد أثر التغيير في قيمة النقود أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي –معدل التضخم

- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في أي دولة من دول العالم بحد اتجاهه المستمر نحو الزيادة، حتى بعد استبعاد أثر التضخم، وعلى ذلك فإننا لابد أن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية، وبالتالي فإنه لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي، وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:
  - تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
  - أن يكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
  - أن تكون الزيادة عمى المدى البعيد.[1]

من التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو عملية مستمرة يتم فيها زيادة الدخل الوطني والانتاج الوطني في فترة زمنية ممتدة حيث أن هذه الزيادة تكون عالية أكبر من مستوى النمو السكاني.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 73-77.

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وأهميته

تتطلع الدول إلى تحقيق نسب أعلى من النمو الاقتصادي نظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعبها كما يتمتع بخصائص متنوعة وعديدة.

أولا. خصائص النمو الاقتصادي: حدد الاقتصادي Simon Kuznets ستة خصائص لنمو الاقتصادي والتي تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي:

1. **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:** حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وفي خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية.[1]
2. **ارتفاع معدلات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** توضح الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الكفاءة في استخدام هذه المدخلات في دالة الإنتاج، وفي هذا الإطار أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعوامل الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول وبالخصوص النامية منها، كما أن دراسات أخرى تظهر أن زيادة معدلات الانتاجية الكلية المحسوبة في بعض الدول من 50% إلى 70% للنمو التاريخي لنمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في الدول المتقدمة.[2]
3. **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:** تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع لتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التاريخي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول لقوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها.[3]
4. **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والاديلوجي:** عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث Modernisation" ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

أ. **الرشادة:** وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، كذلك العمل على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، فما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي، فلابد من تطبيق أساليب

---

[1]-تودار ميشيل، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسين حسني، دار المريخ الرياض، 2006، ص 174.

[2]-هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، 53.

[3]-دوايدي فريدة، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2017)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر، 2018-2019، ص29.

جديدة في كل شيء سواء في المزرعة أو في المواصلات ...إلخ، والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضا لابد أن يصاحبها تفكير حديث.

ب. **التخطيط الاقتصادي:** والذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

ج. **التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** ويعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

د. **تحسين الاتجاهات والمؤسسات:** يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا، الكفاءة، الذكاء، الحفاظ على الوقت، الالتزام، الأمانة، القيادة، التعاون، الاعتماد على الذات، الاستقامة والنزاهة وبعد النظر.[1]

5. **الهيمنة الدولية:** وهذا من خلال الميل التاريخي للمجتمعات المتقدمة للسيطرة على المواد الأولية والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق أمام منتجاتها الصناعية في مستعمراتها السابقة، هذه الأنشطة الاستعمارية تجدد في الوقت الحالي عبر احتكار التكنولوجية الحديثة وخاصة في قطاع الاتصال والمواصلات وهو ما يجعل الدول النامية والفقيرة تبقى تحت سيطرت الدول المتقدمة.[2]

6. **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:** على الرغم من الزيادة الهائلة للناتج العالمي خلال 200 عام الماضية، إلا أن انتشار النمو الاقتصادي يبقى غير متكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهو الأمر الذي يجعل الفجوة في تزايد مستمر بين هذه الدول. أما إذا أردنا التعرف على طبيعة النمو، فإن الهدف الرئيسي للاقتصاد على المستوى الكلي في المدى القصير هو تحقيق حسن التوظيف الكامل للموارد[3]، والشكل التالي يوضح النمو الاقتصادي على المدى القصير:

[1]-وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية؛ دراسة مقارنة خلال الفترة (1990-2010)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص ص 11-12.

[2]-أميرة بحري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص56.

[3]- سيمون كوزنتيش، **النمو الاقتصادي الحديث**، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الأفاق الجديدة، بيروت ،1996، ص 276.

الشكل رقم(02-01): النمو الاقتصادي في الاجل القصير

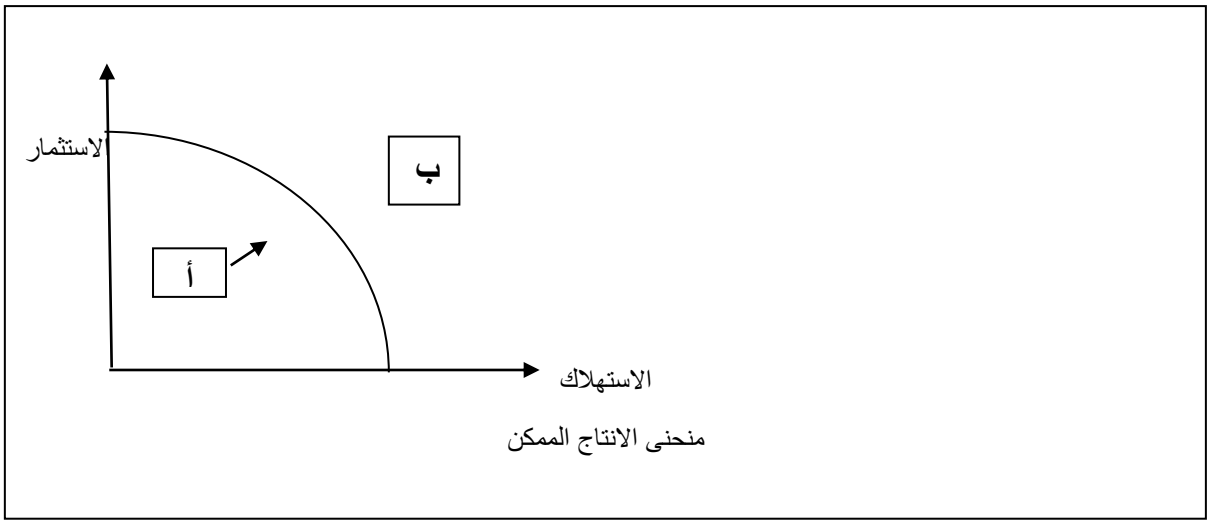

المصدر: محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة مصر، بدون سنة الطبع، ص17.

من خلال الشكل أعلاه نجد انتقال منحنى الإنتاج الممكن من النقطة (أ) إلى بعض النقاط على المنحنى الإنتاج الممكن مثل النقطة (ب)، التي تولد ناتج أكبر، وعلي يزيد الناتج القومي وينعكس في قياس النمو الاقتصادي، ويحدث هذه الزيادة في النتائج نتيجة لحسن استخدام الطاقات الانتاجية الحالية، أي النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

أما بالنسبة للنمو طويل الأجل فيوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-02): النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

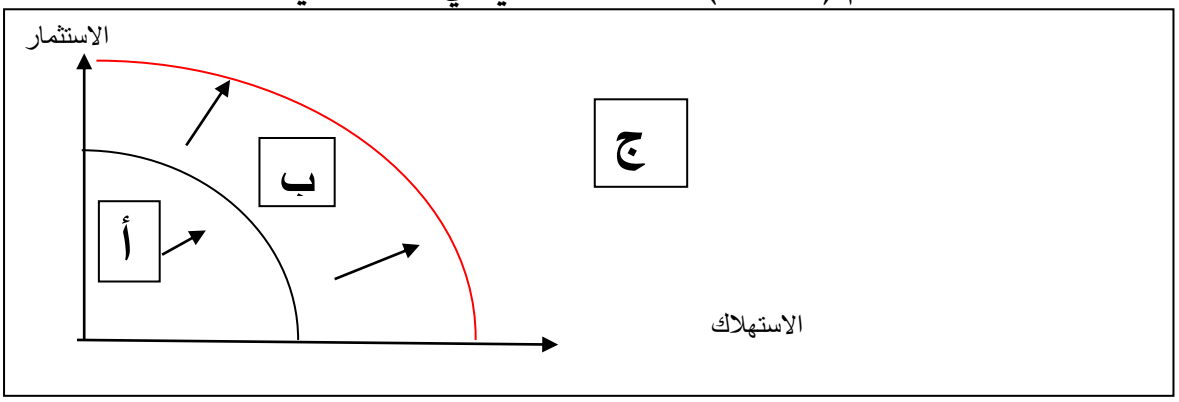

المصدر: محمد ناجي حسن خلفة، مرجع سبق ذكره، ص 18

من خلال الشكل يتحرك منحنى إمكانية الإنتاج الممكن من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) إلى الجهة اليمين ليتخذ موقع جديد والذي يتواجد عليه النقطة (ج)، وبالتالي يحدث النمو طويل الأجل نتيجة الطاقات الإنتاجية في حد ذاتها.

ثانيا. أهمية النمو الاقتصادي:

إن نمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد هو الشرط الأول والضروري لتحسين العناصر الرئيسية للنشاط الاقتصادي لاسيما الاستهلاك والإنتاج والنشاط الحكومي، وتوزيع المنتج والدخل، والتجارة الخارجية، والحد من الاختلالات في الاقتصاد الكلي. إن النمو الاقتصادي يكونا مصحوبا بشكل عام بسلسلة من الفوائد التي للاقتصاد ككل بالتطور نذكر منها:

1. **الاستهلاك:** يزيد النمو من كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق وبالتالي يوسع إمكانيات الاستهلاك للأفراد الذين زاد دخلهم أيضا نتيجة للنمو. كما يضمن هذا الأخير من خلال الضرائب المفروضة تمويل إنتاج السلع والخدمات العامة التي يعتمد عليها الاستهلاك الجماعي.
2. **جهاز الإنتاج:** النمو بقيس أداء الجهاز الإنتاجي من خلال القيم التي تم إنشاؤها أو إضافتها في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع. بالإضافة إلى ذلك يوفر الجهاز الإنتاجي المعدات والمواد التي يحتاجها وكذلك منافد البيع، وبالتالي يفتح النمو أفاق الربح التي تحفز أصحاب رأس المال على الاستثمار.[1]
3. **نشاط السلطات العامة:** يتم تمويل القطاع العام بشكل رئيسي من خلال الضرائب المالية على النشاط الاقتصادي وهكذا فإن موارد الدولة مشروطة بالنمو. مع ضغط الضريبي ثابت، يجب أن يؤذي تحقيق النمو إلى زيادة في الإيرادات الضريبية في حين أن انخفاضه يجب أن يؤذي إلى انخفاض في الإيرادات الضريبية أو الإيرادات العامة.
4. **توزيع المنتج والدخل:** لا يخضع التوزيع بشكل مباشر لمعدل النمو لكن الحقيقة تبقى أن النمو القوي يجعل عملية التوزيع أسهل، في حين أن تقلصه قد يكون في صالح البعض (الأقوى) ويؤثر سلبا على الأخرين (الأضعف). في الواقع من السهل التوزيع عندما يكون لديك موارد أكثر من خلال زيادة دخل الخواص (الأسر والشركات) والدولة، يصبح للنمو تأثير أكبر على توزيع الدخل داخل المجتمع.
5. **التبادل مع بقية العالم:** يسمح النمو بدخول العملات الأجنبية، وبالتالي إمكانية اللجوء إلى المنتجات والفرص في الأسواق الخارجية، كما أنه يضمن القدرة التنافسية والقوة التي تسعى إليها كل من الفاعليين الدوليين في نظام علاقات يركز على تعظيم الربح، ويتطلب هذا النظام انفتاح كبير على الخارج.

[1] -Mokime. A.K. **Croissance économique: une respective africaine.** Le Harmattan, France, 2014, p29

6. **التقليل من الاختلالات والحد من عدم المساواة:** يسمح النمو بتقليل الاختلالات المختلفة ليس فقط في تعبئة الموارد وتقليل التفاوتات في التوزيع ولكن أيضا في إدارة موازنات الاقتصاد الكلي الأساسية خاصة ميزان المدفوعات وتلك المتعلقة بمكافحة الضغوط التضخمية والبطالة.[1]

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي ومحدداته

بشكل عام هناك أنواع ومحددات رئيسية للنمو الاقتصادي، حيث يمكن لهذه المحددات أن تزيد من الحجم الكلي للاقتصاد، ويمكنها أيضا أن تزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدخل، سوف يتم في هذا المطلب عرض كل من هذه المحددات وأيضا سوف نذكر أنواع النمو الاقتصادي.

أولا. أنواع النمو الاقتصادي

ونميز ثلاثة أنواع من للنمو الاقتصادي وهي:

1. **النمو التلقائي (الطبيعي):** هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصادي الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين يتم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:
   - التقسيم الاجتماعي للعمل.
   - سيادة الإنتاج السلعي، أي الانتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.
   - حدوث تراكم لرأس المال.
   - تكوين السوق.[2]
2. **النمو العابر:** هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما تأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تتبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، حيث تأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما تنجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتقاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مما تنجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

---

[1]-إيمان بن التومي، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية بالاستخدام نماذج الباتل**، اطروحة دكتوراه، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2020-2021، ص75.

[2]- كميل حبيب وحازم البنى، **من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، طرابلس، لبنان، 2001، ص24.

3. **النمو الخطط:** يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد، وتجلى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية.

ونقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي تكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط.[1]

ثانيا. محددات النمو الاقتصادي

إن دراسة أدبيات النمو الاقتصادي تبين لنا وجود عدة عوامل تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي، وكما هو متفق عليه فالعملية الإنتاجية تتطلب كمدخلات عوامل الإنتاج العمل ورأس المال، وتستطيع أي دولة زيادة مخرجات العملية الإنتاجية عن طريق زيادة الموارد المستخدمة، أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد والتي يمكن أن تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمل عن طريق التعميم أو التدريب، أو نتيجة لاستخدام آلات وتكنولوجيا حديثة أو نظم إدارية أفضل أو سياسات حكومية أكثر مرونة وفعالية.[2] ويمكن أن نلخص عوامل النمو الاقتصادي في العناصر التالية:

1. **رأس المال المادي:** يمثل رأس المال مجموعة التثبيتات والتجهيزات والبنى التحتية ومختلف السلع المنتجة، التي يمتلكها اقتصاد ما في فترة معينة وتكون موجهة لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويحدث تراكم رأس المال عن طريق تخصيص جزء من الدخل (مخرجات العملية الإنتاجية) كإدخار من أجل تعويض رأس المال الممتلك في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس مال جديد.[3]
2. **رأس المال البشري:** هو المخزون المعرفي والقدرات والمواهب والمهارات الموجودة لدى الأفراد، وذلك من خلال ما تلقوه من تعليم وتدريب، والتي تساهم في العملية الإنتاجية وهي من متطلباتها الأساسية العديد من الاقتصاديين، تكلموا على ضرورة دمج عامل إضافي مهم وهو رأس المال البشري، خاصة بعد تبين أن هذا الأخير يلعب دورا مهما في إحداث النمو الاقتصادي الداخلي، عقدين من الزمن انتشرت في البلدان النامية خلالها جهود كبيرة بشأن الرفع من مستوى التعليم، واليوم تعرف هذه الدول تحسن ملحوظ في هذا المجال وهذا ما يعكسه ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس، والجامعات والمتخرجين منها، هذه الجهود تغطي الاحتياجات الخاصة وتعتبر بمثابة استثمار فعال من شأنه المساهمة في رفع الإنتاجية.

---

[1]- ولد عمري عبد الباسط، **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة تخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015-2016، ص 7.

[2]- كلاوس روزه، ترجمة عدنان عباس علي، **الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**، طبعة الأولى، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1990، ص ص10-13.

[3] - Philippe Aghion, Peter Howitt, **Théorie De La Croissance Endogène**, Edition Dunod, Paris, 2000, P165.

وعليه إن التعميم يحدث ثلاث أنواع من النتائج الإيجابية في التنمية وهي:

- تسريع نشر المعرفة.
- إحداث المزيد من الحركة الاجتماعية.
- اكتساب المؤهلات والخبرات تسمح للأفراد من تحسين إنتاجيتهم.

3. **القوى العاملة:** يعرف العمل على أنه مجموعة القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته ينتج عن النمو السكاني زيادة في حجم العمالة النشطة، حيث يعتبر العمل من العوامل التقليدية المؤثرة في النمو الاقتصادي، فزيادة مدخلات عملية الإنتاج من العمل نتيجة زيادة حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل، تؤدي إلى زيادة المخرجات من الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج[1].

مع ذلك يوجد خلاف حول طبيعة تأثير النمو السكاني المتزايد في النمو الاقتصادي، حيث يلاحظ أن العديد من الدول مازالت تعاني من المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي رغم الفائض الذي تعرفه في القوى العاملة، حيث يشترط نظام اقتصادي قادر على استيعاب وتوظيف الفائض من القوى العاملة من أجل حدوث التأثير الايجابي على النمو.

4. **الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل ثروات الأرض الطبيعية مثل: الغابات، المعادن، مصائد الأسماك والمياه، وتعرف الأمم المتحدة من جهتها الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يمكن أن ينتفع بها. لقد اختلف الباحثون حول أهمية الموارد الطبيعة في دعم النمو الاقتصادي، فالبعض اعتبرها كعنصر أساسي وحاسم في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الدول المتقدمة مثل: انجلترا، فرنسا، ألمانيا وأمريكا. وبين الموارد الطبيعية الهامة التي تتوفر عليها هذه البلاد، في حين يرى البعض الآخر أن الموارد الطبيعية ليست بالضرورة تملك كل هذه الأهمية باعتبار أن بعض الدول تمكنت من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو رغم أنها ضعيفة الموارد الطبيعية، في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول النامية موارد طبيعية هامة، غير أنها لم تحقق المستوى المطلوب من النمو، والموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

[1]– ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص81.

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملة الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.
- توفير مواد خام من أجل تصنيعيا وتحويلها إلى سلع نهائية.

5. **التقدم التقني:** نقصد به كل ما يتعلق بتطوير وابتكار الوسائل والتقنيات الحديثة، وتطبيق المعرفة الفنية، التي تستخدم في العملية الإنتاجية قصد تحسين مخرجاتها بالمحافظة على نفس المستوى من عوامل الإنتاج حيث لا يوجد اختلاف حول الأثر الإيجابي لمتقدم التقني على النمو المستمر للناتج، ويحدث هذا التأثير من خلال:

- الرفع من الإنتاجية الحدية لعاملي الإنتاج العمل ورأس المال (بوجود التقدم التقني تحدث زيادة في الناتج مع بقاء حجم عوامل الإنتاج ثابت).
- تعويض النقص في عنصر العمل ورأس المال.

لذا وجب الاستثمار في التقدم التقني للمحافظة على نسبة العائد المتحقق على رأس المال والعمل أو زيادته، فانعدام التقدم التقني يؤذي إلى انخفاض النمو الاقتصادي نظرا لتناقص انتاجية رأس المال والعمل والتي لا يمكن المحافظة عليها إلا من خلال التطور التقني، كما أن التقدم التقني يزيد من الطلب على العمالة الماهرة ويقلل الطلب على العمالة غير المؤهلة.[1] ولتوضيح أكثر قمنا بأعداد الشكل الموالي الذي يلخص لنا محددات النمو الاقتصادي:

[1]- ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص ص 12 -13.

الشكل رقم (02-03): يبين محددات النمو الاقتصادي.

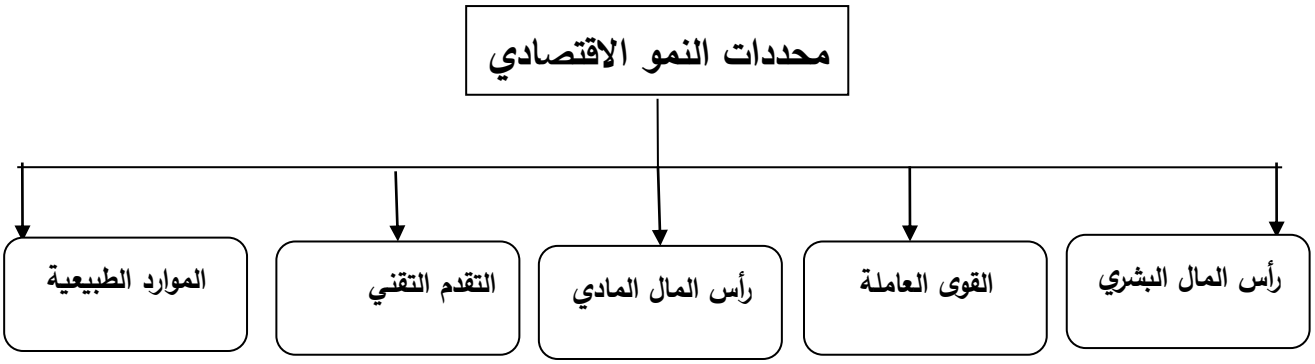

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات سابقة الذكر.

المبحث الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يعتبر من المسائل التي اهتم بها الاقتصاديون منذ القدم لذلك وضعوا نظريات ونماذج والتي ركزت على عوامل الانتاج نظرا للأهمية الكبيرة له والذي بفضله تستطيع تحقيق رفاهية لأفراد المجتمع. قمنا في هذا المبحث الى تحليل وتوضيح مقاييس النمو في المطلب الأول وأيضا تطرقنا إلى نماذجه في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث قمنا بتبيين الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية نظرا لتشابه بينهما وأيضا قمنا بذكر العوامل التي تأثر فيه.

المطلب الأول: مقاييس النمو الاقتصادي

من المفاهيم السابقة للنمو الاقتصادي فإنه يقتضي الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد، إذن فإن قياس النمو يتم عن طريق حساب الناتج المحلي ونمو الدخل الفردي، في هذا المطلب سوف نتطرق إلى تحديد مقاييسه.

أولا. الناتج الاجمالي الحقيقي " y "

هو مقياس لحصيلة النشاط الانتاجي، وحساب معدل نموه، هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، وتم حساب الناتج الإجمالي الحقيقي بحساب الناتج المحقق في البلد ولكن الأسعار ثابتة أي باستخدام الأسعار الاسمية المنكمشة من زيادة الأسعار، وذلك باستعمال مؤشر الأسعار، حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغيرات التي تنتج عن الأسعار ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل نموه[1].

وفقا للعلاقة التالية:

$$T.Cy = (PIBt - PIBt-1 / PIBt-1)*100$$

حيث:

T.Cy: معدل النمو الناتج

PIBt: الناتج المحلي الاجمالي في الفترة

PIBt-1: الناتج المحلي الاجمالي في الفترة السابقة

ثانيا. الدخل الفردي

يعتبر هذا المقياس أكبر كفاءة من المجتمع السابق لأنه يعطي قياس عيني للنمو، حيث يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدر بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، ويقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد وعن طريق معرفته يمكن وضع المخططات اللازمة لنمو الدخل الفردي خلال فترة زمنية طويلة.[2] ويعطى بالعلاقة التالية:

$$Yt = PIB / Pt$$

حيث:

Pt : تمثل حجم السكان في الزمن

ويمكن قياس درجة النمو في أي دولة عن طريق معايير نوضحها في الشكل التالي:

[1] - Jean olivier Hairault, **Analyse Macroéconomique**, 1 er Edition la Découvert et Syros, Paris, 2000, P381.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الشكل رقم (02-04): مقاييس النمو الاقتصادي.

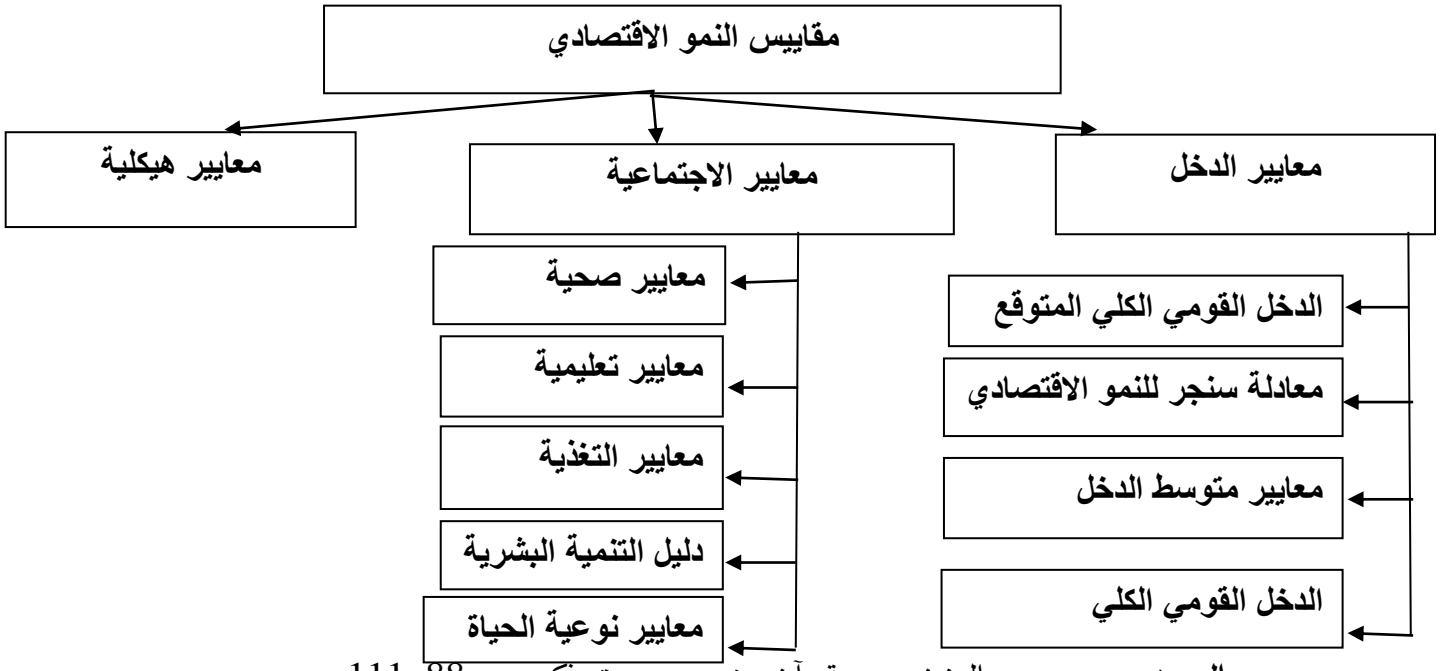

المصدر: محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون مرجع سبق ذكره، ص88-111.

المطلب الثاني: نماذج النمو الاقتصادي

لقد اكتسب النمو الاقتصادي أهمية كبيرة قديما وحديثا مما أدى إلى اهتمام المفكرين أمثال آدم سميث وجون ما ينادر كينز إلى تفسيره وذلك من خلال نظريات عديدة ومختلفة نذكر منها:

أولا. النظرية الكلاسيكية: وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها: [1]

- سياسة الحرية الاقتصادية، الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- ميل الأرباح للتراجع وذلك نظرا لزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- الربح هو الحافز على الاستثمار، كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي.
- الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحركية الفردية في ممارسة النشاط.

وتضم هذه النظرية أراء كل من آدم سميت وديفيد ريكاردو ومالتيس وغيرهم:

[1]-جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، شبكة الألوكة، على الموقع www.alukah.net ، تاريخ الاطلاع 2023/03/20.

1. **آدم سميت Adam Smith:** يعتبر بأن العمل هو مصدر لثروة الأمم وأن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، كما يؤكد حاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، كان هدفه التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، ومعرفة العوامل والسياسة التي تعيقه وتقف في طريقه.[1]
2. **ديفيد ريكاردو David Ricardo:** بعد تحليل آدم سميث جاء تحليل ديفيد ريكاردو ليوضح أهم الأسباب التي تؤذي إلى حالة الركود وانتشاره، يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي والمهم في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة أي التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى. كما أعطى "ريكاردو" كذلك الأهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التركيز على حرية التجارة من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها بالمساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.[2]
3. **مالتوس Robert Malthus:** طرح مالتوس في كتابه حول السكان قانون النسمة بحيث أنه مهما كان النظام التي تتبعه الدولة فمستوى الشعوب لا يمكن أن يتحسن إذا زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، ويرى بعدم تدخل الدولة إلا في حالة الفقر المدقع. وفي كتابه الثاني حول ""مبادئ الاقتصاد السياسي"" أكد على أهمية الطلب على الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي.[3]

ثانيا. النظرية النيوكلاسيكية: تعتبر امتداد جديد للفكر الكلاسيكي، فلم يهدم فروض الكلاسيك إنما أضاف إليه فروض جديدة تتماشى وتغيرات العصر. سنتعرض فيها إلى نموذج جون مينارد كينز، وكل من هارود دومار وروبرت صولوا.

1. **جون مينارد كينز:** يعتبر من أنصار النيوكلاسيك إلى أبعد مدى، وقد استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة، ولقد افترض أن هناك منتجا واحدا يمكنه إنتاجه، إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك، وأن هناك ثلاثة عوامل للإنتاج هي، رأس المال k، والأرض L، والأرض R، مع الزمن T ، ومن أهم النقاط التي جاء بها هذا النموذج ما يلي:
   - اهتم كينز بالاقتصاد الكلي.

---

[1]- بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص48.

[2]- بدراوي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات الباتل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012)**، أطروحة دكتوراء، تخصص علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 55.

[3]- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1970-2012)**، أطروحة دكتوراء في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص99.

- تحدث كينز عن الشروط اللازمة لتحقيق النمو، وعرف الطلب الفعال على أنه الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم.
- أوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني، وأطلق عليها مصطلح المضاعف، ويمكن معرفة مقدار المضاعف بمعرفة مقدار الميل الحدي للاستهلاك كما يلي:

$$M = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث MPC الميل الحدي للاستهلاك

MPS الميل الحدي للادخار

- أكد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على عكس الكلاسيكيين. [1]

2. **هارود دوما ر**[2] : يعتبر نموذج Harrod–Domar توسعة دينامية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد ركز النموذج على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارية والاستثمارات والناتج.

وتتمثل فرضيات النموذج فيما يلي:

- غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد المغلق (لا توجد تجارة خارجية).
- تحقيق الكفاءة الانتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.
- الاسعار وسعر الفائدة ومعامل راس المال ونسبته والعمل في المدخلات الانتاجية كلها ثابتة.
- وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية، كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي.

3. **روبرت سولو:** بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود–دومار حاول عدد من الاقتصاديين بناء نظريات ونماذج جديدة أكثر تعقيدا من النموذج المذكور تسمح بحصول تغيرات في الأجور وفي معدلات سعر الفائدة ومن ثم تكون المبادلة بين العمل ورأس المال وإحلال أحدهما محل الآخر، استطاع سولو أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر رأس المال ينخفض

[1]-إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج -استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، الأردن، 2011، ص ص 107،108.

[2]-مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص74.

نسبة إلى سعر الفائدة من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإن رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فإن سعر العمل سوف يرتفع. ووفقا لهذا النموذج، يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب دوغلاس[1]: $Y=A.F(KL)$

حيث تمثل y الإنتاج، A معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الانتاجية أي التطور التقني، وk مستوى رأس المال، L مستوى العمل.

تم صياغة هذا النموذج بطريقة جديدة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات المتشائمة لهارود، قام بطرح نموذجه على المدى الطويل حاول فيه الكشف عن أسباب الاختلاف بين درجات الفقر والغني بين الدول، حيث افترض أن الانتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما رأس المال والعمالة. وضع نموذج سولو لتحليل الاقتصاديات الصناعية والآن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.[2]

ثالثا. النظرية الحديثة للنمو: جاءت نتيجة الأهداف الضعيفة للنظريات النيوكلاسيكية وفيما يلي سوف نتطرق الى كل من جوزيف شومبيتر وروستو.

1. **جوزيف شومبيتر[3]:** يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا في عام 1911)

وتتلخص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- المنظم ويقصد به الشخص الذي يقوم باختراع أساليب وطرق جديدة بشكل دائم.
- الابتكارات وذلك من خلال التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة تأخذ الأشكال التالية: اختراع سلعة جديدة، أو استخدام وسيطة جديدة، إضافة أسواق جديدة.
- الاستثمار–الادخار: يعرف الادخار في نظام شومبيتر بأنه استهلاك في المستقبل أو استثمار، تقوم به سواء الطبقة العاملة أو الرأسمالية، وقسم الاستثمار إلى نوعين:

أ. **استثمار تلقائي:** يعتمد على المشروعات الخاصة بالابتكارات.

ب. **استثمار محفز:** يعتمد على الأرباح.

وفي تحليله للنمو افترض أن الاقتصاد يتم في الشروط الآتية: العمل في ظل المنافسة، وجود حالة ركود، عدم وجود استثمار، اقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وجود فرص استثمارية.

---

[1]-إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 109، 110، 111.

[2]-دليلة طالب، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012**، مجلة البحوث في الاقتصاد والإدارة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، 2015/9، ص 142.

[3]-مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 69، 70.

2. **والت روستو:** يوضح أن مرحلة النمو الاقتصادي تمر بخمس مراحل وهي:

أ. **مرحلة المجتمع التقليدي:** يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي يتمثل في محدودية الإنتاج وذلك تبعا للتكنولوجيا المتخلفة.

ب. **مرحلة التمهيد للانطلاق:** تتميز بالتجديد الاقتصادي وظهور ابتكارات جديدة، وتحقيق فائض في القطاع الزراعي واستغلاله بالمجال الصناعي.

ج. **مرحلة الانطلاق:** تعتبر أهم مراحل النمو لخصها روستو في التغيرات التالية:

- ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي.
- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

د. **مرحلة الاندفاع نحو النضوج:** تدوم هذه المرحلة حسب روستو أربعين عاما، تتميز بالتقدم التكنولوجي والتنظيم في العمليات الانتاجية.

هـ. **مرحلة الاستهلاك الوفير:** تهتم هذه المرحلة بتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال انتاج سلع وخدمات استهلاكية، ويتمثل جوهر هذه المراحل في التسلسل بين مرحلة والمرحلة التي تليها[1].

رابعا. النظرية الداخلية للنمو الاقتصادي: ظهرت نتيجة أدائها الضعيف في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأجل وعجزها في تفسير الاختلافات الكبيرة للأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة، وبالتالي جاءت هذه النظرية لتفسير الاختلافات الحاصلة في نمو الناتج المحلي الذي لم يتم توضيحه في نموذج سولو الذي اعتبره متغيرا خارجيا. ومن بين أشهر هذه النماذج الاقتصادية نجد نموذج Paul Romer في سنة 1986، R.Lucas في سنة 1988 ويفترض النموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري، والتي تمنح الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض، وأول اختبار للنظرية هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية. ومن أشهر النماذج هذه النظرية نجد:

1. **نموذج Lucas[2]:** يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h = B(1 - U)h$$

حيث أن Uهي الزمن المسخر للعمل، وأما $(1 - U)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف وB مقدار الفعالية ومنه:

$$\frac{H}{H} = B(1 - U)$$

[1]-عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016.

[2]-مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

حيث دالة الإنتاج cobb–dauglas فتأخذ الشكل التالي:

$$y= k^{B}(HL)^{1-b}$$

وبما أن هذا النموذج جاء لتفسير اختلاف النمو بين البلدان في Hهنا تمثل التقدم التقني مما يجعله قابلا للنمو، حيث كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(1-U)$ ساعد ذلك على زيادة رأسمالهم البشري، وهنا يظهر أن سبب ضعف معدلات النمو في البلدان النامية برجع إلى عدم اهتمامهم بتراكم رأس المال البشري.

2. **نموذج Romer:** حسب Romer فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، يمكن استخدامها عدت من طرف عدد من الأعوان الاقتصاديين دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها. تكلفة انتقالها شبه معدومة، وبالتالي تكون تكلفتها في أول انتاج لها مرتفعة وفي حالة نسخها تنخفض التكاليف.

ينطلق هذا النموذج من دالة إنتاج على النحو التالي:

$$YT= \sum_{0}^{Nt} kit^{a} d_{i}$$

حيث: Nt تشمل أنواع متعدد للمنتوج الوسيط بحيث أن كل نوع يستعمل في إنتاجه؛ kit وحدة من رأس المال، وبالتالي فإن المخزون الكلي لرأس المال ki يوزع بالتساوي على عدد أنواع المنتوج Nt، ومن ثم يعبر عن دالة الإنتاج السابقة كما يلي:[1]

نستنتج أن النمو الاقتصادي من أهم المظاهر الاقتصادية وأكثرها أثرا على واقع الأفراد وعلى مستقبلهم في كل المجتمعات البشرية، فالنمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية التي يحدد على أساسها درجة تقدم أو تخلف الدول، لهذا اهتمت معظم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي إذ تسعى إلى تحديد عوامل النمو وكيفية التأثير من أجل زيادتها.

[1]- قابوش فريال، **أثر التنويع على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص32.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

من خلال مسار التطور الاقتصادي في المجتمعات المتقدمة يتعرض النمو الاقتصادي إلى جملة من العوامل المؤثرة عليه وتتمثل في رأس المال وغيره وفي هذا المطلب سنتطرق اليها بالإضافة إلى الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية لمعرفة أبرز الفروق بينهما.

أولا. العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي: يوجد العديد من العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمال ورأس المال والتقدم التقني (التكنولوجي) وتركيبها في نسب عقلانية تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

أ. **عنصر العمل:** والذي يتمثل في مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطور النوعي للعمالة، وانتهاجيه عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.[1]

ب. **عنصر رأس المال:** إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي لنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني(التكنولوجي) وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.[2]

ج. **التقدم التقني:** هو تنظيم جيد للإنتاج يسمح بالاستخدام الاكثر فعالية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جيدة في العملية الانتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة فإن الاتفاق الكلي عن البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.[3]

---

[1]-محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001، ص34.

[2]-سولو روبرت، **نظرية النمو**، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة بدون سنة ونشر، الطبعة الثانية، ص306.

[3]-فلة موفق، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر فترة 1990-2013**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014-2015، ص ص24-25.

ثانيا. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

من خلال جدول التالي سوف نبين الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

الجدول رقم(01-02): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق، أحادي الإبعاد لأنه يشير فقط إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو زيادة في تدفق السلع والخدمات في الاقتصاد.	التنمية الاقتصادية هي مفهوم واسع، متعدد الأبعاد لأنها تشمل الزيادة في الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، التغيرات الهيكلية، والمؤسساتية والتقنية في الاقتصاد، وهذا إلى جانب الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق.
النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي حيث يتعلق بمعدل نصيب الفرد من الإنتاج أو معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي.	التنمية الاقتصادية هي مفهوم كمي ونوعي في آن واحد، حيث تتعلق بالرفاهية الاقتصادية، تحقيق العدالة في توزيع الدخل، الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة، وهذا إلى جانب الزيادة في معدل نصيب الفرد من الإنتاج.
النمو الاقتصادي عبارة عن تغير مستمر ومنتظم على المدى الطويل، والذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار والسكان.	التنمية الاقتصادية عبارة عن تغير متقطع وعفوي في آلة الثبات، والذي يغير ويزيح حالة التوازن الموجودة سابقا.
يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بالفعل بتطوير وتنمية جميع مواردها الطبيعية والبشرية، والتي تحتاج إلى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل لهذه الموارد.	التنمية الاقتصادية هي مسألة مهمة تتعلق بالدول المتخلفة التي تحتاج إلى تحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية العاطلة أو غير المستخدمة، إضافة إلى ضمان حياة أفضل لمجتمعاتها.

المصدر: معط الله أمال، **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص113.

المبحث الثالث: علاقة سياسات تحرير التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

اهتمت العلوم الاقتصادية منذ القديم بإظهار أهمية التجارة الخارجية وتأثير المبادلات بين الدول على عملية النمو الاقتصادي. ويتضح ذلك جليا في الوقت الراهن إذ أن كل بلد في العالم لم يستطع الاستغناء عن التجارة الخارجية لأنها تساعد على توفير احتياجاتها، وأيضا تمنح فرصة لتصريف الفائض من الانتاج المحلي عن طريق التصدير.

ومن خلال هدا المبحث سوف يتم التطرق إلى علاقة النمو الاقتصادي بسياسات تحرر التجارة الخارجية مع ابراز تأثيراتها.

المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بسياسات تحرير التجارة الخارجية

بينت لنا الدارسات أن التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي مفهومان على علاقة كبيرة ببعضهما البعض حيث ان النمو الاقتصادي يدرك بقيام التجارة الخارجية.

لقد أقيمت العديد من المحاولات لتنظيم العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي عن طريق إبراز الأهمية الخاصة للصادرات كمحدد رئيسي على معدل نمو الاقتصاد. ولقد أشار (فيشر – Fisher) إلى بيان العلاقة بين سياسة الإحلال محل الواردات والاعتماد على الإنتاج المحلي وما لها من تأثير إيجابي على النمو من الاستشهاد بالدراسات التي تناولت الموضوع خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي من طرف منظمة التعاون والتنمية ودراسات البنك العالمي، والتي أكدت على دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز النمو وأنه كلما زادت درجة الانفتاح تعزز النمو الاقتصادي والدخل.

كما اعتبرت نماذج عديدة أن الزيادة الطلب الخارجي على صادرات بلد ما يؤذي إلى بعت النمو في هذا البلد كما عالج النمو الكيفية التي يؤثر بها القطاع الصادرات على النمو انطلاقا من حالة العمالة الكاملة، حيث أن الزيادة الطلب الأجنبي على الإنتاج يؤذي إلى تخفيض التكاليف وتحديد عملية الإنتاج.

يمكن القول على الرغم من أهمية التجارة وعلاقتها بالنمو تتفاوت من نظرية إلى اخرى إلا أن نظرية النمو التقليدية للمدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تعتبر أولى النظريات التي تفترض بوجود علاقة بين نمو الصادرات ونمو الاقتصاد من خلال تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات مما يؤدي في النهاية إلى إعادة تخصيص الموارد لصالح قطاعات الصادرات التي تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية.

في الوقت التي تعتقد فيه النظرية النيوكلاسيكية بأهمية تحرير التجارة وأثرها المباشر على تعزيز النمو، فإن نظرية التجارة الخارجية تدعو إلى أهمية دمج النمو أولا لتعود بعد ذلك إلى تعزيز الصادرات.

وضمن أدبيات النمو الاقتصادي توجد العديد من النماذج التي يمكن تسميتها بنماذج النمو الناتج عن الصادرات التي تعتبر أن نمو الصادرات يخلق حلقة تنموية فعالة، ويخفف من مشاكل ميزان المدفوعات، ومن ثم فكلما زاد نمو الصادرات زاد نمو الناتج، ولذلك تؤكد هذه النماذج أن التجارة الخارجية تمثل آلة النمو التلقائي.

من هذا يمكن القول إن دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي يرتبط بثلاثة عناصر أساسية متكاملة فيما بينها تتمثل في: [1]

- طبيعة قطاع الصادرات التي تعتمد عليه الدول النامية كمحرك للنمو الاقتصادي.
- مدى توفر علاقة تكاملية مترابطة رأسيا وأفقيا بين هذا القطاع وبقية القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني.
- مدى قدرة الدولة النامية على الاستفادة من أثار الانتشار التكنولوجي على زيادة معدلات الانتاجية فيها والتي تأتي عبر مواردها من السلع الرأسمالية المتمثلة في المعدات والآلات والأدوات التكنولوجية المتطورة الحديثة وكذا المدخلات الوسطية.

المطلب الثاني: أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

إن لسياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي أثار ايجابية واخرى سلبية، من جهة تسمح للدول بتحقيق الرفاهية ومن جهة تؤثر على قيمة الاستهلاك بدرجة الأولى نتيجة لارتفاع الأسعار محليا وانخفاض قيمة الصادرات وما ينجر عنه من بطالة. في هذا المطلب سنتطرق إلى ذكر بعض إيجابيات وسلبيات هذه السياسات.

أولا. الايجابيات

من خلال تطبيق السياسات تحرير التجارة الخارجية تحقق لنا مجموعة من الايجابيات منها:

- يعتبر الانفتاح التجاري على مستوى النظرية الاقتصادية محركا للنمو كون الانفتاح يعمل على توسيع حجم السوق وزيادة أصناف السلع الوسطية المستعملة في عمليات الانتاج، كما يسرع الانفتاح التجاري في عملية تشكيل رأس المال الذي يعتبر العنصر اللازم لرفع معدلات النمو.[2]
- إن التجارة الحرة وغير المقيدة، يتيح للدول المتقدمة الحصول على مستلزمات إنتاجها عن طريق الاستيراد الحر وتوفر لها إمكانية تصريف إنتاجها في السوق المعمولة التي تغطي العالم كله.

---

[1]- ناصر الدين قريبي وآخرون، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2016)**، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد1، الجزائر، 2020، ص ص 159 -161

[2]- حريوش ناجي، **اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصاديون وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2011-2012، ص 46.

- إن التجارة الخارجية يمكن أن تقود إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي تكون عاطلة في حالة غياب التجارة الخارجية.
- تقوم التجارة الخارجية بتحفيز وتسهيل التدفق الدولي لرأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.
- تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها نتيجة النمو الحاصل في حجم الإنتاج والدخول.
- مكن للتجارة الخارجية أن تكون سلاحا ممتازا ضد الاحتكار لأنها تحفز على أن يكون المنتجون المحليون أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الأجنبية.
- توفير المنتجات التي انخفض إنتاجها محليا بسبب هجرة العمالة إلى القطاعات الأخرى.
- من خلال توسع حجم السوق تستفيد الدول من اقتصاديات الحجم، وهذا أمر مهم على نحو خاص وقد حصل هذا فعلا في إنتاج الصناعات الخفيفة في اقتصاديات صغيرة مثل تايوان.[1]

ثانيا. السلبيات

رغم الآثار الايجابية سالفة الذكر للتجارة الخارجية على النمو إلا أنها قد تتسبب في إعاقة النمو الاقتصادي عن طريق بعض الآثار السلبية والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- قد تكون التجارة الخارجية سببا في استيراد التضخم من الخارج عن طريق الواردات سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية.

فالواردات الاستهلاكية يؤثر ارتفاع أسعارها على القدرة الشرائية للمحليين وهو ما يدفعهم لسحب أرصدتهم المدخرة بغرض تحسين القدرة الشرائية وبالتالي تنقص المدخرات مما يؤثر سلبا على الاستثمار فيتراجع الإنتاج الوطني وبالتالي تتراجع معدلات النمو الاقتصادي، أما ارتفاع أسعار الواردات الاستثمارية يؤثر سلبا على ربحية المشاريع الاستثمارية من خلال ارتفاع تكاليف التوسع وانشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة وبالتالي تتأثر عملية تراكم رأس المال ومن ثم تتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

[1]- عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع ادارة العمليات التجارية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 64.

- قد تتسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو الاقتصادي.
- تؤذي التجارة الخارجية في ظل التخلف الذي تعرفه الأجهزة الإنتاجية في الدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة كنتيجة لعدم القدرة على تصنيفها محليا تحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد، وهذا ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد أقل، لأنه لا يتحقق لدى هذه الدول قيمة مضافة من خلال تحويل هذه الموارد من شكلها الخام إلى شكل مصنع، وتجبر هذه الدول على استيراد المواد المصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة وبالتالي تتأثر الفوائض المالية المحققة والتي كان من الممكن توظيفها في زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج وينتج عنه تراجع معدلات النمو.
- قد تؤذي التجارة الخارجية إلى عرقلة النمو الاقتصادي من خلال نظرية النمو التي طرحها باغراتي، والتي تشير إلى الحالة التي يؤذي فيها النمو الاقتصادي في دولة معينة وخاصة الدول المصدرة للمواد الأولية إلى إفقارها من خلال نقص الاستهلاك نتيجة تدهور معدل التبادل إذ يؤذي النمو الاقتصادي إلى ارتفاع صادرات المواد الأولية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة مما يجعل الاستهلاك ينقص نتيجة تصدير كميات كبيرة واستيراد كميات قليلة.[1]

[1]- عزالدين علي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الفصل بأن النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الدول، غير أنه اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم موحد له، إلا أنهم اتفقوا على وجود فرق بينه وبين التنمية الاقتصادية وأنه لا يتحقق هذا الأخير إلا إذا كان هناك نمو اقتصادي، كما أن هدف تحقيق النمو لا يكون إلا بعد تكاليف يتحملها المجتمع كالتكاليف البيئية والصحية والتكاليف الإنسانية، وتطرقنا إلى ذكر عوامل عديدة محددة للنمو الاقتصادي كعوامل التقدم التقني والتخصص والانتاج الواسع وتراكم رأس المال وكمية ونوعية الموارد الطبيعية والبشرية، وتبين لنا أيضا أنه هناك علاقة قوية تربط التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي حيث تلعب سياسات تحرير دورا هاما في رفع مستوى معدلات النمو كالسياسة احلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات وأنه كلما زادت درجة الانفتاح تعزز النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

دراسة أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على تطور النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2021/2010

تمهيد

تعتبر سياسات تحرير التجارة الخارجية من المساهمات الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي، وتشمل هذه السياسات إزالة القيود والتحفيزات المفروضة على التجارة الخارجية وتقليل الرسوم والحواجز، والتي سمحت بتوسيع قاعدة السوق للمنتجات المحلية وادخال منتجات مبتكرة إلى البلاد، وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد على هذه السياسات، وقد شهدت الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2010 إلى 2021، بحيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي في بداية فترة الدراسة ثم انخفض في باقي الفترة بسبب أوضاع مرت بها البلاد، من أجل تأكيد ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث من أجل تحليل مساهمات سياسات تحرير التجارة الخارجية في تطوير النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: واقع سياسات تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: أثر مؤشرات تحرير سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري

المبحث الأول: واقع سياسات تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

عملت الجزائر في الفترة من 2021/2010 بإجراء عدد من الاصلاحات المتعلقة بسياسات التجارة والاستثمار، وتم التركيز على زيادة الصادرات البلاد وتحسين التنافسية في الأسواق الدولية، وأيضا على تحرير الضرائب والرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية وغيرها من الاصلاحات في مجال التجارة. أدت هذه الاصلاحات إلى زيادة الواردات والصادرات وتحسن في الميزان التجاري. ولكن مؤخرا وبسبب الجائحة التي اجتاحت العالم وبعض الأوضاع السياسية أدت إلى عرقلة هذا النجاح، في هذا المبحث سنتطرق إلى تحليل هذه الفترة من منظور تطور الميزان التجاري الجزائري وتحليل هيكل الجغرافي للصادرات والواردات.

المطلب الأول: مراحل تطور وإصلاح التجارة الخارجية في الجزائر

مرت التجارة الخارجية في الجزائر بعدة مراحل من الاصلاحات والتي حققت نجاح في الاقتصاد منذ تنفيذها، والتي تهدف إلى جذب وزيادة في الاستثمارات الأجنبية ودعم الصادرات، واعتبرت من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق كفاءة وفعالية الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية وتحسين تنافسيته.

أولا. مراحل تطور إصلاح التجارة الخارجية في الجزائر:

مرت الجزائر بعدة مراحل عملت فيها على تطوير واصلاح التجارة الخارجية نذكرها:

1. مرحلة الرقابة دون الاحتكار:

لقد اهتمت السلطة الناشئة غداة الاستقلال بتبني فكرة الرقابة دون فرض الاحتكار على وضيفة التجارة الخارجية وخاصة على عملية الاستيراد، ولتأمين هذه الرقابة اعتمدت على ثلاثة أليات رئيسية تمثلت في التعريفات الجمركية، والرقابة على الصرف، والنظام الموفق.

2. مرحلة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية:

مع بداية السبعينات عملت الدولة باحتكار جانب التجارة الخارجية بصفة كلية، وقامت بإصدار مجموعة من القوانين تؤكد توجه الدولة لاحتكار التجارة الخارجية، كان أولها الأمر 7318-01 الصادر بتاريخ 1973/02/20 وكان الهدف من الاحتكار هو حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية وتنمية قطاع التجارة

والاقتصاد بصفة عامة، والتحكم في التدفقات التجارية وادماجها في إطار التخطيط المركزي، وبذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.

لكن هذه المرحلة شكلت عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص لعدة أسباب، مما أدى إلى التفكير في تبني استراتيجيات أخرى، وإصلاح قطاع التجارة الخارجية عن طريق تحريرها، وكذلك مع بداية التسعينات، لتدخل قطاع التجارة الخارجية في جملة من الإصلاحات محاولة في تحريرها.[1]

3. مرحلة تحرير التجارة الخارجية:

بعد الأزمة النفطية سنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى اصلاح قطاع التجارة الخارجية وذلك بتحريره من احتكار الدولة، حيث جاء مسار التحرير التجاري في الجزائر عبر ثلاث مراحل مرحلة التحرر المقيد، ومرحلة التحرير الجزئي، ومرحلة التحرير التام من القيود وأهم ماميزت هذه المراحل نجد:[2]

- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- رفع الدعم عن الأسعار.
- تغيير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير.
- رفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات.

أ. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:

انطلقت هذه المرحلة بصفة فعلية وقانونية بموجب صدور القانون رقم 29/88 المؤرخ في 1988/07/19 والمتعلق بتمسك الدولة ببعض الإجراءات التي تنظم التجارة الخارجية، ومن أهمها نجد: [3]

- تشجيع وتطوير التكامل الوطني للإنتاج الاقتصادي.
- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- تنظيم دخول المؤسسات العمومية والخاصة إلى الأسواق الأجنبية.

---

[1]- بن جوال بشير وآخرون، **فعالية اصلاحات التجارة الخارجية وأثرها على أداء الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022، ص 1201.

[2]- صالح تومي وآخرون، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص.33.

[3]- عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص212.

- تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي.

ب. مرحلة التحرر الجزئي:

لجأت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية والتي أملاها عليها صندوق النقد الدولي مقابل منحها المساعدات النقدية والمالية للحد من الاختلالات الهيكلية التي عرفتها الحكومة، وفي هذا بالذات التزمت الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني، إذ التزمت بموجبه إزالت العوائق الإدارية والسعرية أمام الصادرات والواردات سواء كانت تدفقات سلعية أو خدماتية.

ج. مرحلة التحرير التام القيود للتجارة الخارجية:

من أجل التحرير الكامل للتجارة الخارجية ورفع قاعدة الاستثناءات الواردة في بعض مواد قانون القرض والنقد أصدر المرسوم التنفيذي رقم 31/91 المؤرخ 1991/02/01 والتعليمة 03-1993 الصادرة عن البنك الجزائر والتي تتضمن التأكيد التحرر الفعلي للتجارة الخارجية بالإضافة إلى شروط وقواعد تمويل الواردات سواء للخواص أو العمومين.

وعلى نفس هذا المنهج جاءت جملت من التعليمات الصادرة من الحكومة والتنظيمات ليشهد التشريع والتنظيم المسيرين للتجارة الخارجية إعادة تأهيل للوصول إلى إطار قانوني مطابق لقواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة الدولية وتجسيدا للإدارة الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي.[1]

ثانيا. اجراءات التجارة الخارجية:

لقد تعددت التعديلات التي أجريت على قوانين وقواعد وسياسات وممارسات التجارة الخارجية من الدعم والرقابة والتسهيلات الموجهة في سبيل تحقيق التوازن الخارجي.

1. اجراءات وتدابير دعم وترقية التجارة الخارجية:

من أهم التدابير التي اعتمدت عليها الحكومة الجزائرية هي ترقية التجارة الخارجية ودعم الصادرات خارج المحروقات وفي هذا العنصر سوف نذكر هذه التدابير بشكل مختصر.

[1]- فرحول ميلود، **أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة-، الجزائر، 2020، ص 160.

أ. **سياسة دعم الصادرات:** عملت الجزائر منذ تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية إلى دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996. حيث تختص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير.

ب. **التحفيزات الجبائية:** حيث يستفيد المصدرون من امتيازات ضريبية متمثلة فيما يخص الضرائب والرسوم التالية:

- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)
- الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
- الرسم على النشاط المهني(TAP)
- الرسم على القيمة المضافة(TVA)

2. اجراءات وتدابير تسهيلات التجارة الخارجية:

خضعت التجارة الخارجية بعدة إجراءات وتدابير تهدف إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات وذلك من أجل تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وهذا في عملية التصدير.

أ. **التسهيلات الجمركية:** بهدف تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية، وضعت إدارة الجمارك نطاقا مخصصا لفئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين ويتعلق الأمر بالتعامل الاقتصادي المعتمد، ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتسريع إجراءات جمركة البضائع وخفض مدة إجراء عمليات الاستيراد وعدد عمليات الرقابة، حيث يستفيد المتعاملين الاقتصاديين الحاصلين على الاعتماد من العديد من المزايا والتسهيلات فيما يتعلق بإجراءات جمركة البضائع والإجراءات الادارية والرقابة الجمركية.

ب. **التسهيلات البنكية:** وهنا عملت على تسهيل المعاملات البنكية وذلك عن طريق التوطين البنكي والتي تخضع كل عملية استراد للسلع والخدمات لتوطين إجباري لدى بنك وسيط معتمد مستقر بالجزائر، ماعدا بعض الاستثناءات منها عمليات العبور.

3. اجراءات الرقابة على التجارة الخارجية:

عملت السلطات المختصة بتنظيم التجارة الخارجية وذلك من خلال عدة إجراءات وتدابير عن طريق سن القوانين والتشريعات وكذلك إنشاء الهيئات واللجان المختصة بتسيير ومتابعة ممارسة التجارة الخارجية سواء الاجرائية أو المؤسساتية.

أ. **انشاء لجنة متابعة التجارة الخارجية:** انشئت لجنة متابعة التجارة الخارجية لدى الوزير المكلف بالتجارة وحددت تشكيلاتها ومهامها وتنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 429-09 المؤرخ 2009/12/30. تكلف اللجنة بمهام متعددة من بينها متابعة وتحليل تدفقات المبادلات التجارية، اصلاح وضبط نشاط التجارة الخارجية. كما تقوم اللجنة باقتراح التدابير التي من شأنها المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتسهيل التجارة الخارجية.

ب. **انشاء لجنة التدابير الوقائية:** تم إنشاء اللجنة الاستشارية المشتركة بين القطاعات للتدابير الوقائية بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2018/01/08 تطبيقا لأحكام المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 05-220 المؤرخ في 23 يونيو 2005، ويرأسها المدير العام للتجارة الخارجية وتكلف بدراسة طلبات الوقاية ومدى جدواها، إبداء رأيها في كل مسألة تتعلق بالوقاية، اقتراح التدابير الوقائية الملائمة، وطلب كل المعلومات أو المعطيات التي تراها ضرورية في إطار استكمال مهامها لدى مؤسسات وهيئات أخرى عمومية أو خاصة. [1]

المطلب الثاني: تحليل أداء التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

يمثل الميزان التجاري لأي دولة عنصرا مهما في الاقتصاد الوطني، إذ يعد من المؤشرات الرئيسية لقياس وتحديد صحة الاقتصاد، وهو يعبر عن فائض أو عجز المعاملات التجارية بين الدولة وشركائها فترة زمنية محددة، ويتكون الميزان التجاري لكل دولة من صادرات والواردات.

يعتبر الميزان التجاري الجزائري ضعيفا وعاجز نسبيا، إذ تشهد البلاد منذ سنوات عجزا في الميزان التجاري، حيث تسبب التباين الكبير في طبيعة وأنواع الصادرات والواردات في البلاد في تراجع الصادرات مقابل تزايد الواردات والذي يزيد من نسبة العجز، ويعتبر قطاع المحروقات والزراعة من أهم المصادر الرئيسية لصادراتها

[1]- بن جوال بشير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 1204-1207.

أما الواردات فترتكز على صناعات الكيماوية والآلات والمعدات. والجدول الموالي يلخص تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2010-2021.

الجدول رقم (03-01): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2021).

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2010	57053	40473	16580
2011	73489	47247	26242
2012	71866	50376	21490
2013	64974	55028	9946
2014	62886	58580	4306
2015	35219	51702	-16483
2016	29943	47089	-17146
2017	35191	46059	-10868
2018	41797	46330	-4533
2019	35824	41931	-6107
2020	23796	32387	-8591
2021	39281	37684	1597

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد الديوان الوطني للجمارك الجزائرية على الموقع https://www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/26، والتقرير احصائيات التجارة الخارجية لسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 وعلى موقع https://www.mf.gov.dz لسنة 2021 تاريخ الاطلاع 2023/04/26.

وللإيضاح أكثر قمنا بصياغة أرقام الجدول السابق في شكل الموالي:

الشكل رقم (03-01): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة ما بين 2010-2021.

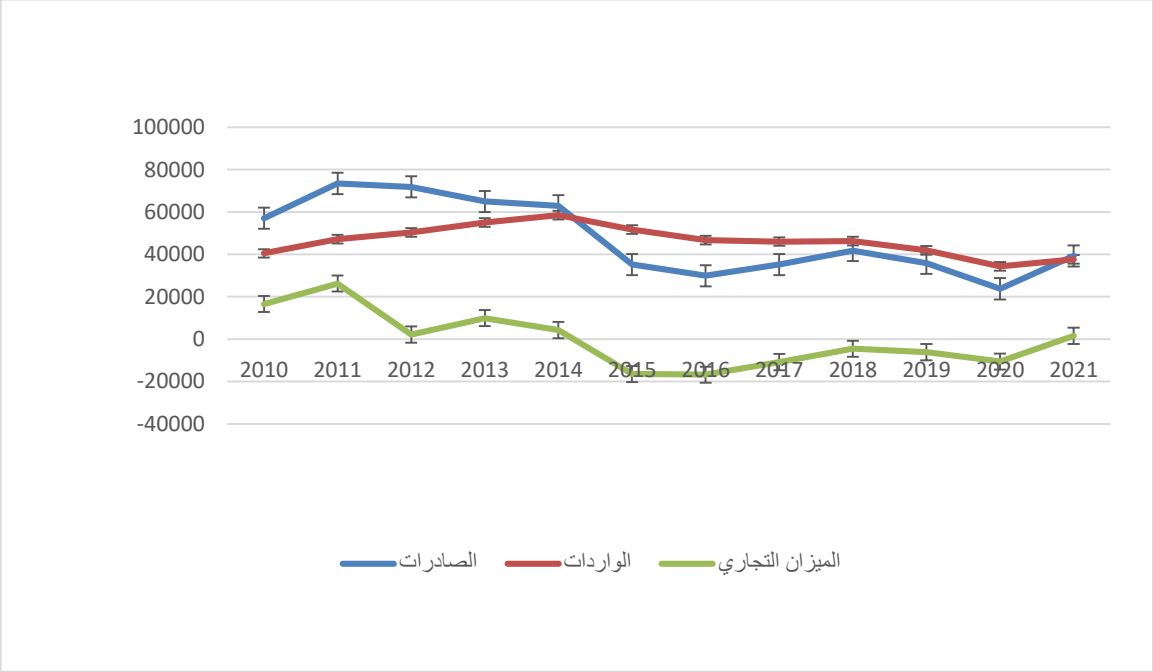

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم (03-01) والشكل(03-01) يتبين أن الميزان التجاري الجزائري متذبذب خلال جميع السنوات الدراسة وهذا الاختلاف راجع إلى حجم الصادرات والواردات الجزائرية خلال هذه الفترة، حيث سجل الميزان التجاري في سنة 2010 فائضا معتبر بقيمة 16.58 مليار دولار وهذا راجع لارتفاع الصادرات بحوالي 57 مليار دولار على الواردات التي كانت حوالي 40 مليار دولار، وهذا نتيجة استقرار أسعار النفط وخروج العالم من أزمة المالية العالمية سنة 2008، أما فيما يخص السنتين 2011 و2012 فقد حقق الميزان التجاري فائض مستمر وهدا ما يعكس زيادة قيمة الصادرات وما يفسر الارتفاع المستمر للمحروقات التي تعتمد عليه الدولة الجزائرية بدرجة الأولى، وفي سنة 2013 نلاحظ انخفاض طفيف في فائض الميزان التجاري الذي وصلت قيمته إلى9.9 مليار دولار حيث وصلت الصادرات إلى 64.9 مليار دولار وقيمة الواردات ب 55 مليار دولار، ونلاحظ في سنة 2014 انخفاض كبير في الميزان التجاري التي انخفضت قيمته إلى 4.3 مليار دولار مما كانت عليه في السنوات السابقة. في سنة 2015 شهد الميزان التجاري عجز مقدر بقيمة 16.48 مليار دولار، واستمر هذا العجز لسنوات متتالية حتى سنة 2020 وهذا راجع لأزمة النفط وأيضا الأوضاع السياسية التي عاشتها البلاد سنة 2019 وبالإضافة للجائحة التي ضربت العالم سنة 2020 والتي أثرت على أسعار النفط من جهة ومن جهة أخرى اثرت على القطاعات الزراعية والصناعية حيث تسببت في تعليق العديد من

عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج بسبب الاجراءات الاحترازية التي فرضت للحد من انتشار الفيروس وأيضا تدهور العملة الوطنية الجزائرية التي أثر سلبا على الميزان التجاري. أما في فترة 2021 فقد حقق الميزان التجاري فائض بقيمة 1597 مليون دولار وهذا لرجوع التدريجي للحياة الطبيعية والتدابير التي وضعتها السلطات العليا للبلاد وأيضا الرجوع والاستقرار في الأوضاع الداخلية.

المطلب الثالث: التوزيع الهيكلي والجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2010-2021.

تعد التجارة الخارجية من أهم قطاعات الاقتصاد الجزائري، وتمثل موردا هاما للدخل الوطني وتتميز التجارة الخارجية الجزائرية بالتنوع والاعتماد على عدة قطاعات، قصد التحليل الدقيق لميزان التجاري سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل التوزيع الجغرافي والهيكلي للميزان التجاري.

أولا. تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2021

تشكل الصادرات الجزائرية جزءا هاما من اقتصاد البلاد وتأثر بالعديد من العوامل المحلية والدولية، خلال الفترة من عام 2010 حتى 2021 شهدت الصادرات الجزائرية تحسنا ملحوظا بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي والتي تشكل الجزء الأكبر من صادرات البلاد، في السنوات الأخيرة قامت الحكومة الجزائرية بتطوير الصادرات غير النفطية لتنويع الاقتصاد وذلك بتعزيز بعض القطاعات الأخرى.

1. التوزيع السلعي للصادرات:

يشير الجدول التالي تطور تركيبة الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (03-02): التوزيع السلعي لصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020.

(الوحدة بالمليون دولار)

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الصناعي	سلع التجهيز الفلاحي	سلع استهلاكية غير غذائية
2010	315	55527	94	1056	30	01	30
2011	355	71427	161	1496	35	00	15
2012	315	69804	168	1527	32	01	19
2013	402	62960	109	1458	28	0	17
2014	223	60304	109	2121	16	02	11
2015	235	33250	106	1597	19	01	11
2016	327	28137	85	1321	54	00	19
2017	349	33261	73	1410	78	0.29	20
2018	373	38338	92	2242	90	0.30	33
2019	407	33243	95	1956	82	0.25	36
2020	442	21541	71	1611	90	0.32	39

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد الديوان الوطني للجمارك الجزائرية على الموقع https://www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/26، والتقرير احصائيات التجارة الخارجية لسنوات 2017، 2018، 2019، 2020.

ولفهم بيانات الجدول أكثر قمنا بعمل الشكل التالي:

الشكل رقم (03-02): الهيكل السلعي لصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020.

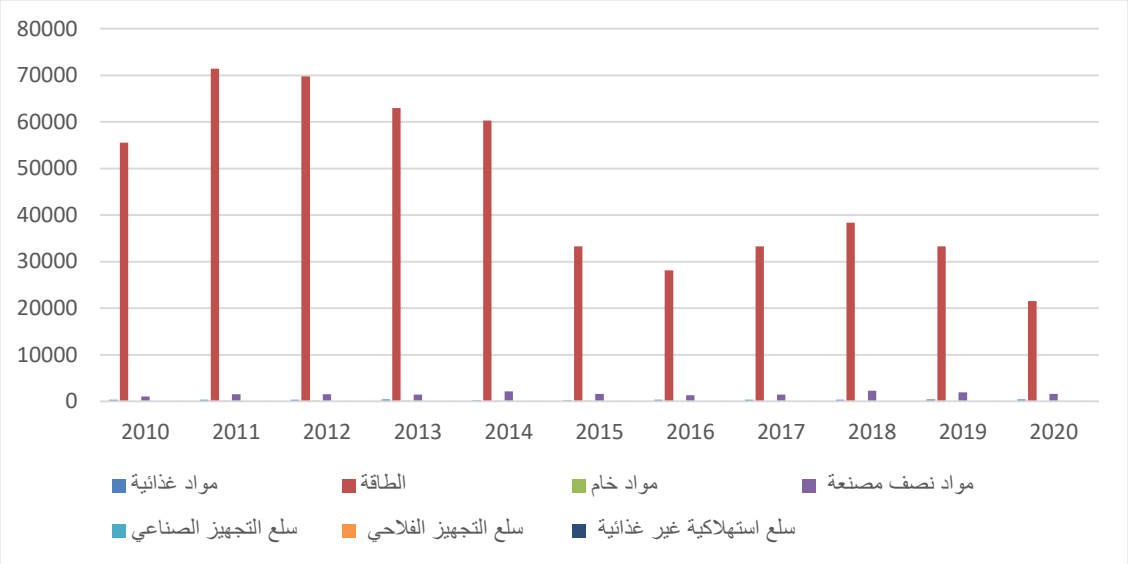

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-02).

إن حصيلة الصادرات الجزائرية كما يوضحه الجدول رقم(03-02) والشكل رقم (03-02) أن صادرتها مرتبطة بالمحروقات حيث نلاحظ انها مسيطرة على باقي القطاعات على مر جميع السنوات، ففي سنة 2010 بلغة صادرات المحروقات حوالي55 مليار دولار أي بنسبة 97%، وفي سنة 2011 ارتفعت ووصلت قيمتها إلى 71.42 مليار دولار وتبقى في هذه الحالة بالارتفاع إلى أن تنخفض في سنة 2013 إلى حوالي 62 مليار دولار، تم تنخفض أيضا إلى 60.3 مليار دولار في سنة 2014 وتبقى على هذا المنوال في حالة الانخفاض إلى أن تصل إلى 21.5 مليار دولار سنة 2020 وهذا بسبب الظروف التي مرت عليها البلاد من انخفاض في أسعار البترول. بينما تمثل الصادرات خارج قطاع الطاقة أو المحروقات فتكون بنسبة ضعيفة جدا إذ لا تتعدى 3% وتتصدرها المواد النصف مصنعة حيث تكون محصورة بين 1و2 مليار دولار خلال جميع سنوات، تم تأتي المواد الغذائية حيث بلغة أعلى قيمة في سنة 2020 ب 4.42 مليار دولار، تم تأتي بعدها المواد الخام (الأولية) وتليها سلع التجهيز الصناعي وسلع الاستهلاكية غير غذائية بقيم ضئيلة، وأخيرا نجد السلع التجهيز الفلاحي التي تكون نسبتها تقريبا منعدمة، وهذا كله رغم الجهود والتسهيلات المبذولة التي عملت على وضعها الحكومة من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2. التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائرية:

يساعد التحليل الجغرافي على معرفة أهم المتعاملين والشركاء الاقتصاديين للجزائر، في الجدول التالي سوف نعرض أهم المناطق التي تتعامل معها.

الجدول رقم(03-03): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2018.

(الوحدة بمليون دولار)

السنوات	الاتحاد الأوروبي	دول منضمة التعاون والتنمية	دول أوروبية الأخرى	أمريكا اللاتينية	دول أسيا	دول المحيط الهادي	دول العربية	دول المغرب	دول إفريقيا
2010	28009	20278	10	2620	4082	0	694	1281	79
2011	37307	24059	102	4270	5168	41	1586	1586	146
2012	39797	20029	36	4228	4683	0	2073	2073	62
2013	41277	12210	52	3211	4697	0	2639	2639	91
2014	40378	10344	98	3183	5060	0	3065	3065	110
2015	22976	5288	37	1683	2409	71	1550	1550	82
2016	16739	6251	80	1678	2331	0	1368	1368	51
2017	20386	40	799	2530	6465	0	3595	1273	103
2018	23654	40	712	2660	6950	0	5351	1669	132

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الديوان الوطني للجمارك الجزائرية

https://www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/26.

ولتوضيح أكثر قمنا بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (03-03): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائرية من سنة 2010إلى 2018.

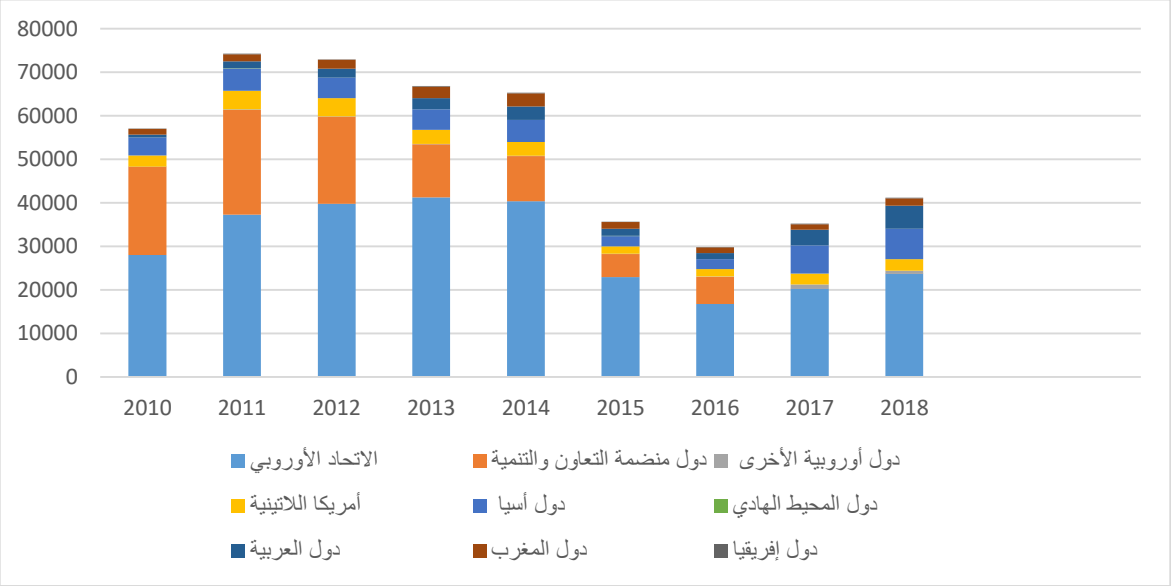

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03).

من خلال الجدول رقم (03-03) والشكل رقم (03-03) يتضح أن من أهم الزبائن الجزائر هو الاتحاد الأوروبي ودول منضمة التعاون والتنمية تم تليها دول أسيا وأمريكا اللاتينية وتأتي بعدها دول المغرب والدول العربية وفي الأخير دول افريقيا ودول أوروبية أخرى. حيث نلاحظ من الجدول والشكل أن صادرات باتجاه الاتحاد الأوروبي في ارتفاع مستمر حيث بلغت في سنة 2010 قيمة 28009 مليون دولار وفي سنة 2011 بقيمة 37307 مليون دولار أي بزيادة 9298 مليون دولار، وبقيت تتزايد بشكل تدريجي حتى سنة 2015 وسنة 2016 بدأت بتراجع حيث بلغت 22976 مليون دولار و16739 مليون دولار وهدا راجع لانخفاض أسعار البترول في ذلك الوقت لأن صادرات الجزائر ترتكز بنسبة تقريبا 97%على المحروقات، تم ارتفعت في السنتين 2018 و2019 وهذا راجع لانتهاء الصدمة النفطية.

ثانيا. تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2021

تعد واردات الجزائر من أهم المجالات الاقتصادية في البلاد، وتتضمن عددا كبيرا من المنتجات الأساسية والمتنوعة التي يتم استيرادها من الخارج، وقد تطورت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، وهذا راجع للخطوات الكبيرة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية خاصة بعد تحرير وفك القيود على التجارة الخارجية.

1. التوزيع السلعي للواردات الجزائرية:

يتكون الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من مجموعة من السلع التي يتم استيرادها من الخارج لتلبية احتياجات السوق المحلي ويضم الهيكل عدة فئات من السلع منها المواد الخام المستعملة في الصناعات المختلفة والمنتجات الكهربائية والآلات والمعدات الصناعية والزراعية والطبية. والجدول التالي يبين تركيبة الواردات الجزائرية خلال بعض السنوات.

الجدول رقم (03-04): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020.

(الوحدة بمليون دولار)

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الصناعي	سلع التجهيز الفلاحي	سلع استهلاكية غير غذائية
2010	6058	955	1409	10098	15776	341	5836
2011	9850	1164	1783	10685	16050	387	7328
2012	9022	4955	1839	10629	13404	330	9997
2013	9580	4385	1841	11310	16194	508	11210
2014	11005	2879	1891	12852	18961	658	10334
2015	9316	2379	1560	12034	17076	664	8676
2016	8224	1292	1559	11482	15412	503	8338
2017	8438	1992	1527	10985	13995	611	8511
2018	8573	5101	1898	10959	13433	563	9756
2019	8072	1436	2012	10297	13202	457	6455
2020	8094	915	2299	7967	9157	205	3750

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الديوان الوطني للجمارك الجزائرية

https://www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/30، والتقرير احصائيات التجارة الخارجية لسنوات 2017، 2018، 2019، 2020.

ولتوضيح أكثر قمنا بأعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (03-04): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020.

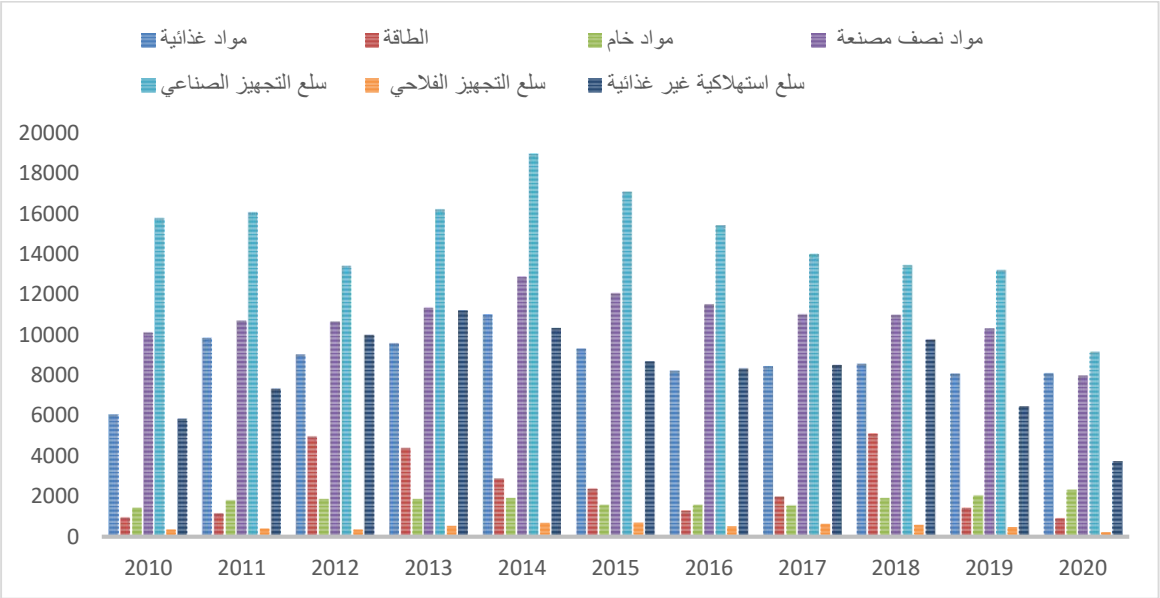

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم(03-04) والشكل رقم (03-04) نلاحظ تزايد الواردات السلعية من سنة 2010 حتى سنة 2014 حيث بلغت تقريبا 58 مليار دولار بعدما كانت حوالي 40 مليار دولار في سنة 2010 وهذا راجع لطلب المتزايد على السلع المستوردة، فنجد أن السلع التجهيز الصناعي تحتل المرتبة الأولى من جهة الطلب عليها وتتراوح قيمتها بين 9 مليار دولار كأدنى حد والتي سجلت في سنة 2020 و18 مليار دولار كأقصى حد سجلت في سنة 2014، في حين احتلت المواد النصف المصنعة المرتبة الثانية من حيث السلع المستوردة حيت تتراوح قيمتها بين 7 و12 مليار دولار خلال فترة الدراسة، أما فيما يخص باقي السلع فنجد المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الغير غذائية حيت تكون قيمتهما محصورة بين 3 و 11 مليار دولار تقريبا وهذا خلال سنوات من 2010 إلى 2020، تم تليها المواد الأولية وأيضا قطاع الطاقة، أما بخصوص سلع التجهيز الفلاحي فكانت نسبته ضعيفة بالنسبة للقطاعات الأخرى.

2. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائري:

يبين الجدول التالي الهيكل الجغرافي للواردات الجزائرية وفق المناطق الاقتصادية تعد دولها من أهم الدول التي تتعامل معها الجزائر.

الجدول رقم (03-05): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة من 2010-2018.

(الوحدة بالمليون دولار)

السنوات	الاتحاد الأوروبي	دول منضمة التعاون والتنمية	دول أوروبية الأخرى	أمريكا اللاتينية	دول أسيا	دول المحيط الهادي	دول العربية	دول المغرب	دول إفريقيا
2010	20704	6519	2388	2380	8280	0	1262	544	396
2011	24616	6219	579	3931	8873	0	1760	691	578
2012	26333	6160	1652	3590	9538	0	1555	807	714
2013	28724	6965	1213	3466	10623	0	2414	1069	594
2014	29684	8436	886	3815	12691	0	1962	738	440
2015	25484	7363	1225	2822	11850	0	1918	680	359
2016	22179	6295	909	2857	11618	0	1934	697	238
2017	20298	5953	1910	3209	12369	0	1542	592	186
2018	21099	5837	1542	3546	11557	0	1904	546	166

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الديوان الوطني للجمارك الجزائري

https://www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/30.

من أجل فهم معطيات الجدول أكثر قمنا بأعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (03-05): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة من 2010-2018.

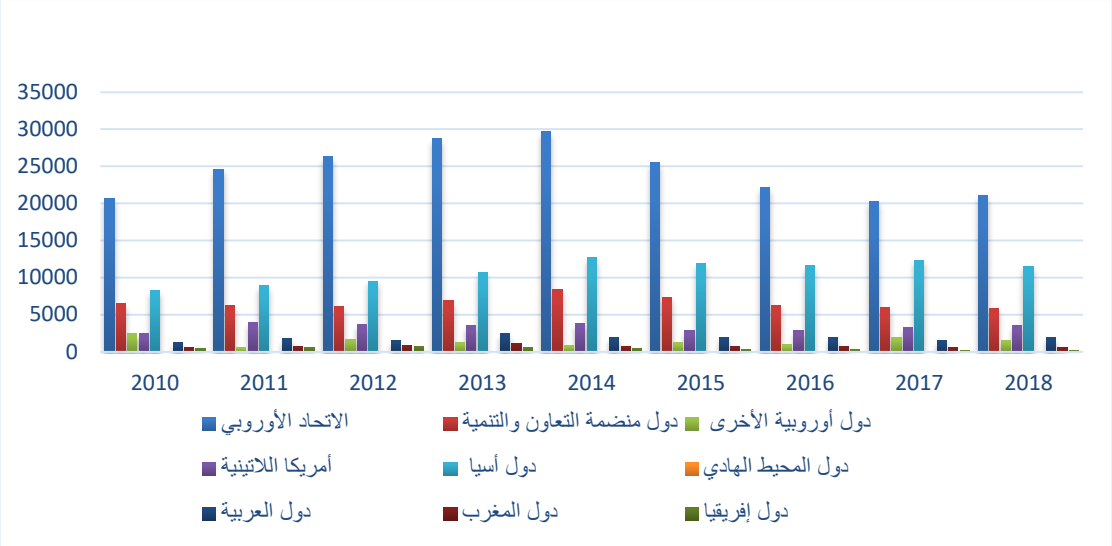

المصدر: من اعداد الطلب بالاعتماد على الجدول رقم (03-05).

يبين لنا الجدول رقم (03-05) والشكل رقم (03-06) التوزيع الجغرافي لأهم المناطق التي تستورد منها الجزائر، حيث نلاحظ أنها تعتمد على الدول الأوروبية والدول منظمة التعاون والتنمية ودول أسيا بشكل كبير. تحتل صادرات الاتجاه الأوروبي المرتبة الأولى إذ تعتمد عليها الجزائر كثيرا وهذا راجع لأسباب جغرافية وأخرى تاريخية حيث بلغت واردات سنة 2010 حوالي 20.7 مليار دولار وبقيت ترتفع إلى أن وصلت سنة 2014 إلى 29.68 مليار دولار تم بدأت بالانخفاض حتى وصلت إلى 21 مليار دولار سنة 2018. وتأتي في المركز الثاني دول أسيا والتي نشاهد التزايد المستمر طول فترة الدراسة حيث كانت قيمتها 8.28 مليار دولار في سنة 2010 وارتفعت حتى وصلت إلى أعلى قيمة سنة 2014 وكانت قيمتها في ذلك الوقت 12 مليار دولار وانخفضت قليلا في السنوات 2015 و2016 لترتفع سنة 2017، وهذا كله لتحسن الأوضاع والعلاقات الدبلوماسية الجيدة مع الدول الأسيوية وخاصة دولة الصين الشعبية التي أصبحت تتميز علاقتها بالتنوع والتعاون في مجالات عدة بما في ذلك الاقتصاد. وتأتي بعدها دول منظمة التعاون والتنمية والتي تتراوح واردات منها بين 5 و8 مليار دولار، ونجد دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة بواردات لم تتجاوز 4 مليار دولار، أما بالنسبة لدول العربية والتي نلاحظ تزايد مستمر في قيمتها حيث كانت في سنة 2010 حوالي 1.2 مليار دولار تم ارتفعت سنة 2013 إلى 2.4 مليار دولار تم تبقى على هذه الوتيرة خلال السنوات الدراسة.

أما باقي المناطق (دول أوروبية أخرى والدول المغرب ودول افريقيا) فتبقى نسبة الاستيراد منها ضعيفة، وفي الأخير نلاحظ بأن الجزائر لا تتعامل تجاريا مع الدول المحيط الهادي إلا بنسبة قليلة جدا لنستطيع وضع قيمتها.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول المهمة اقتصاديا في شمال افريقيا ومن الدول العربية الكبرى وبرغم من تمتعها بثروات الهائلة إلا انها تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة، وتسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لتنويع مصادر دخلها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي عبر توفير فرص عمل للشباب وتحسين البنية التحتية وتعزيز الصناعات الأخرى، وعلى مدى العشر سنوات الأخيرة، عرفت الجزائر نموا اقتصاديا متوسطا بنسبة 3%سنويا، ولدراسة هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة حالة النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة من 2010 إلى 2021.

المطلب الأول: المراحل التنموية التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2021

يعد النمو الاقتصادي عملية مستمرة تقوم على تحسين الكفاءة في الإنتاج والخدمات، ويتحقق هذا عن طريق تحسين البنى التحتية للإنتاج والتجارة. سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم مراحل التنموية التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2010 إلى 2021.

أولا. توطيد العلاقات النمو الاقتصادي:

يعتبر هذا البرنامج هو الثالث ضمن حزمة البرامج التنموية التي جاءت بعد مرحلة الإصلاحات حيث يعرف كذلك بخماسي المشاريع الاستثمارية الضخمة التي رافقت مرحلة البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر، خصص لهذا البرنامج قوام مالي ضخم قدر ب 21214 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي، حيث اعتبر هذا البرنامج الأكبر على الاطلاق في تاريخ الجزائر منذ استقلالها، وشمل شقين وهما:

- **الشق الأول:** شمل مجموعة من الاستثمارات التي تسري في نفس اهداف البرنامج التنموي السابق(2005-2009)، حيث حرصت الحكومة على استكمال كل المشاريع الكبرى المسطرة والتي لم تكتمل بعد، مثل مشروع السكة الحديدية، مشروع الطريق السيار شرق غرب، وقدرت المخصصات المالية لهذا الشق ب 130 مليار دولار أمريكي.

- **الشق الثاني:** أطلقت من خلاله الحكومة بمجموعة من المشاريع الجديدة والتي خصصت لها المبالغ المالية المتبقية والمقدرة بما يعادل 156 مليار دولار أمريكي.[1]

ثانيا. النموذج الاقتصادي الجديد:

مع طلوع سنة 2016 أطلقت الحكومة برنامج نمو اقتصادي جديد يسعى لتنويع الاقتصاد الجزائري، وذلك في لقاء جمع الحكومة مع الاتحادية العامة للعمال الجزائريين ومنتدى رؤساء المؤسسات، وهو اجتماع الثلاثية والذي عرضت من خلال وثيقة تضمن 21 صفحة تحتوي على كافة الخطوط العريضة للإصلاحات الاقتصادية التي ستباشر من طرف الحكومة ضمن أجندة اعمالها، وأهم ما جاء ضمن هذا النموذج الجديد للنمو الاقتصادي ما يلي:

أ. **في شقه الموازي:** يعمل على بلوغ ثلاث أهداف استراتيجية في آفاق 2019 وهي:

تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير، عن طريق إعادة بعث منظومة جبائيه أكثر مرونة ورقمية. العمل على ترشيد النفقات إلى أقصى الحدود للتخفيض من عجز الخزينة العامة خاصة مع استمرار تهاوي أسعار النفط. تعبئة كل الموارد المالية المتاحة على المستوى المحلي، مثل طرح القرض السندي والمضي نحو استخدام آلية السحب على المكشوف أو ما أصبح يعرف بالتمويل غير التقليدي والذي كان يعنى به تسيير الأزمة من خلال إقراض البنك المركزي الخزينة العمومية أموالا لامتصاص الأزمة.

ب. **في الشق الخاص بالتنويع والتحول الاقتصادي:** والذي له أهمية بالغة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي بالنسبة لكافة القطاعات الراكدة، وضعت الحكومة جملة من الأهداف وقد تمثلت فيما يلي:

- العمل على تحقيق معدلات نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 2016 2030، بالإضافة إلى مضاعفة حجم الناتج الداخلي الخام مع الاحتراز لمشكلة التضخم والتي في الغالب قد تزيد من نسبة الناتج المحلي الخام دون أن تكون الزيادة كمية.
- مضاعفة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 2.3 مرة خلال الفترة 2016–2030.
- تعزيز مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام على أن تنتقل من 5.6% في سنة 2016 إلى أكثرمن10% سنة 2019 وفي حدود 20% سنة 2030.

[1]- فرحول ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 196.

- حديث القطاع الفلاحي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي في الغذاء، والمضي إلى تصدير الفوائض الإنتاجية.
- ترشيد الاستهلاك الطاقوي من خلال وضع نموذج استهلاك طاقوي تحدد فيه الاستراتيجية التحولية لاستغلال الطاقات المتجددة وكيفية ترشيد استهلاك الطاقة، حيث تشير بعض الإحصائيات بأن الجزائر في أفاق 2030 إذا استمرت بهذه الوتيرة الاستهلاكية فإن الفائض عن الاستهلاك الداخلي الذي يمكن تصديره قد لا يتجاوز 15% فقط من الإنتاج الكلي.
- تعزيز نظام الاستثمار بما يسمح بتحسين مناخ الاستثمار وفتح المجال أمام المستثمرين المحليين ومنحهم الامتيازات كاملة من أجل إعطاء دفعة للآلة الإنتاجية المحلية وإعادة الاعتبار للمنتج المحلي الوطني.
- سطرت الحكومة عبر الوثيقة التي قدمت فيها هذا النموذج الاقتصادي الجديد نظرة أو مقاربة بعيدة الأجل، لتجعل من الجزائر بلد له مكانة دولية وقادر على ضمان مصالحه في السوق الدولية، حيث قسمت المراحل التنموية المقبلة عليها إلى ثلاث مراحل أساسية كما يلي:

- **مرحلة الإقلاع ما بين(2016-2016)**: تطمح من خلالها الجزائر وتلتزم برفع جميع المساهمات القطاعية في الناتج الداخلي الخام إلى المستويات المستهدفة.
- **مرحلة التحول ما بين(2020-2025)**: وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد، وتثمين كل الإمكانيات المتاحة والممكنة للارتقاء بمستوى الاقتصاد الوطني وتدارك كل التأخر.
- **مرحلة الاستقرار ما بين (2026-2030)**: وهي مرحلة التوازنات والتي تسمح للجزائر استغلال قدراتها التي لم تكن مستغلة من قبل، وذلك لدعم النمو الاقتصادي للمكثف الذي يعتمد على قطاعات مختلفة وذات غلة متزايدة.[1]

[1]- فرحول ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص 200-201.

المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة من 2010-2021

تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 إلى 2021 كان متقلبا ومختلفا من سنة إلى أخرى، حيث شهد انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بسبب التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلاد متل انخفاض البترول والغاز ودخول الجزائر فيما يسمى بالتقشف، وسنعرض في هذا المطلب وضعية الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

أولا. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

على الرغم من التحسن الذي تحققه الجزائر على مستوى بعض المؤشرات الكلية، غير أن معدلات النمو الاقتصادي مازالت بعيدة على المستوى المطلوب، وتشير احصائيات الرسمية إلى أن اقتصاد الجزائر كان قد شهد تذبذب خلال العقد الأخير، حيث سجلت معدل النمو الحقيقي في سنة 2010 نسبة 3.6%، ومن تم تباطأ الاقتصاد بنسبة 2.9% في العام التالي، وفي سنة 2012 ارتفع معدل النمو إلى 3.4%، ولكنه تراجع مجددا في عام 2013 ليصل إلى 2.8% وحدث هذا نتيجة التقلبات العالمية في أسعار النفط. وفي عام 2014 تحسن الأداء الاقتصادي بشكل كبير وتم تحقيق معدل نمو ب 3.8%، وهذا نتيجة زيادة الانفاق الحكومي حيث عملت الحكومة على زيادة الانفاق على الأنشطة الاقتصادية وأيضا برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي جاء بعد الإصلاحات، انخفض النمو في عام 2015 لكن لم يكن انخفاض كبير أما في عام الموالي 2016 تراجع النمو إلى 3.2 % وهنا مرت الجزائر بضائقة مالية وعملت على تقليل الانفاق الحكومي، في الأعوام التالية استمر التباطؤ، حيث وصل المعدل إلى 1% سنة 2019، تم إلى 5.1-% في عام 2020، بسبب تداعيات جائحة كورونا وإجراءات العزل الصحي العالمية التي أدت إلى توقف الأنشطة الاقتصادية، في عام 2021 ارتفع النمو إلى 3.5% وهذا بفضل ارتفاع أسعار المحروقات وإعادة الأنشطة التي تعرضت لأضرار جراء الجائحة الأخيرة.

والشكل الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (03-06): معدل نمو الاقتصادي الجزائر خلال الفترة 2010-2021.

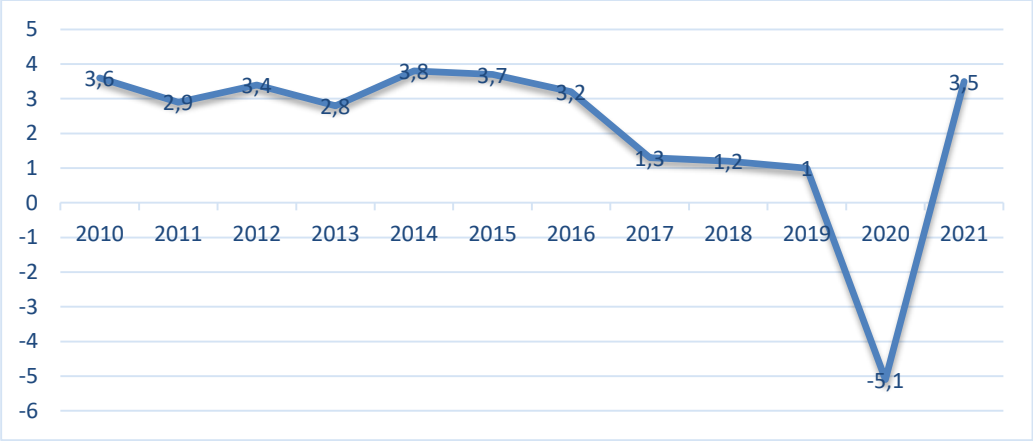

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (1).

ويرجع هذا التذبذب في معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة وبشكل رئيسي هو اعتماد الصادرات النفطية وتقلبات الأسعار النفط التي تعتمد عليه الجزائر بشكل كبير وعدم تنويع الصادرات نتيجة ضعف مشاركة القطاع الخاص، وأيضا بالجائحة كوفيد-19 التي انتشرت في أواخر سنة 2019، بالإضافة إلى التحديات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي.

ثانيا. تطور اجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2021.

يهدف تطور الناتج المحلي وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي ورفاهية المواطنين في البلاد، نتناول فيما يلي تحليلا عن هذين المؤشرين وهذا بالاعتماد على الجدول التالي:

جدول رقم (03-06): تطور اجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2021.

السنوات	اجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بمليون دولار الأمريكي)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل نمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (%)
2010	161040	4495	4.50	3.30
2011	200010	5473	3.30	2.10
2012	209060	5610	2.70	1.50
2013	209760	5519	2.80	1.60
2014	213810	5510	3.10	1.80
2015	165980	4197	3.10	1.90
2016	160030	3967	2.80	1.60
2017	170100	4134	3.40	2.20
2018	174910	4171	3.30	2.20
2019	171770	4022	2.60	1.50
2020	145010	3337	-3.10	-4.10
2021	163040	3690	5.90	5.00

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع، www.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع 2023/05/05.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اجمالي الناتج المحلي للجزائر عرف تطورا بطيئا في الفترة 2010 إلى 2014 حيث بلغ اجمالي الناتج المحلي 161 مليار دولار في سنة 2010 واستمر في الزيادة إلى أن بلغ 213 مليار سنة 2014، حيث تراجع اسعار النفط والأوضاع التي مرت بيها البلاد والعالم في السنوات الأخيرة جعلت من الدخل الوطني يتراجع إلى أدنى حدود مؤثرا بذلك على معدلات اجمالي الناتج المحلي وخاصة سنة 2020 حيث انخفض اجمالي الناتج المحلي إلى 145 مليار دولار بعدما كان 165 و160 و170و174 و171 مليار دولار خلال السنوات 2015 و2016 و2017 و2018 و2019 على التوالي، ولكن بعد سنة 2020 أي سنة 2021 بدأ اجمالي الناتج المحلي بالانتعاش والصعود حيث بلغ 163 مليار دولار. أما فيما يخص نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي فهو في حالة زيادة في السنوات الاولى من 2010 إلى 2014 تم سجل انخفاض خلال سنتين 2015 و2016 وكانت قيمتهما 4197 و3967 دولار أمريكي، تم شهدت ارتفاع طفيف خلال السنوات الموالية تم عاودت بالانخفاض ووصلت إلى 3337 دولار أمريكي سنة 2020 وهي أدنى قيمة خلال هذه الفترة، حيث بسب الأوضاع التي جرت في العالم تأثر اجمالي الناتج المحلي والذي بدوره أثر على نصيب الفرد وأدى ذلك لارتفاع معدل البطالة وانخفاض في الاستثمار في الداخل وزيادة التوريدات من الخارج التي أدت إلى تدهور قيمة العملة المحلية والذي أثر كثيرا على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: تطور بنية النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2010-2021.

تشهد الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2021 تغيرات في بنيتها الاقتصادية، حيث شهدت الحكومة تحولات في السياسة الاقتصادية بسبب التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، ويتميز نمو الاقتصاد الجزائري بالاعتماد الأساسي على قطاع الطاقة والذي يشكل حوالي 97%، إلا أن الحكومة تسعى إلى تنويع في قطاعات الاقتصاد الوطني وزيادة التحويل الصناعي والزراعي والخدماتي.

ولتحليل مصدر النمو الاقتصادي المتحقق يعرض لنا الجدول الموالي تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2010-2020.

الجدول رقم(03-07): تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2010-2020.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الفلاحة	9	8.6	9.4	10.7	11	12.1	12.7	12.2	12.3	13.4	15.4
المحروقات	37.2	38.2	36.6	32.2	29	19.6	18	20.4	23.1	21.1	15.2
الصناعة	5.5	4.8	4.8	5	5.2	5.7	5.8	5.7	5.6	6.2	6.8
البناء والاشغال العمومية	11.2	9.7	9.9	10.6	11	12	12.3	12.1	11.9	13.2	14.2
الخدمات السوقية	23	21.4	21.9	25	26	28.4	28.7	28.4	27.8	29.3	28.5
الخدمات غير سوقية	14.1	17.3	17.4	16.5	17	22.2	22.5	21.1	19.4	16.8	19.9
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع https://www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2023/05/08.

ومن أجل توضيح مساهمة كل قطاع في اجمالي القيمة المضافة الشكل التالي يبين لنا ذلك:

الشكل رقم (03-07): مساهمة كل قطاع في اجمالي القيمة المضافة.

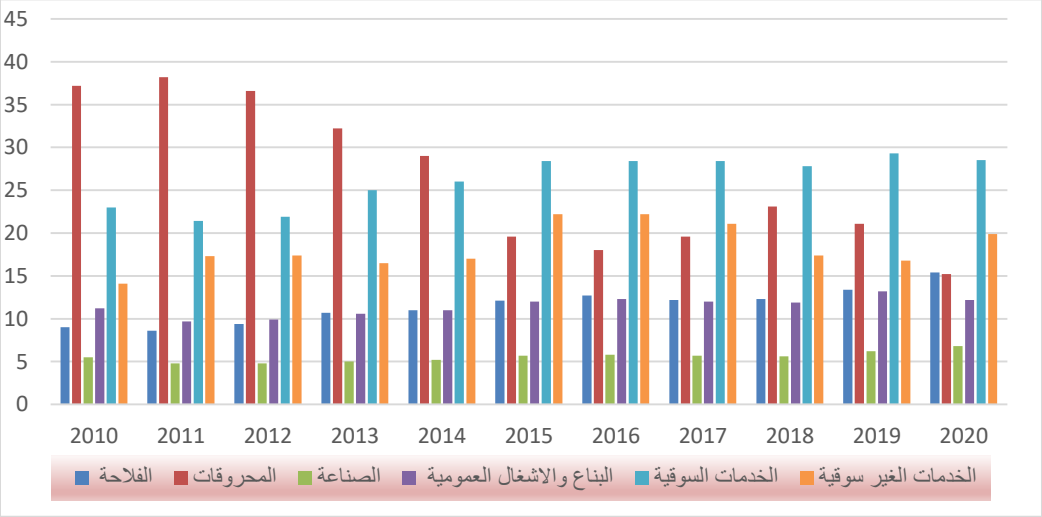

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن تركيبة القيمة المضافة في الفترة 2010–2020 كانت مرتكزة على قطاع المحروقات، حيث في الفترة من 2010 إلى 2014 كانت تساهم بنسبة كبيرة تتراوح بين 29% و37% من اجمالي القيمة المضافة تم بدأت بالتراجع وهذا خلال السنوات 2015 و2016 و2017 وهذا بنسبة مساهمة 19.5% و18% و19.2% على التوالي لكن في هذه الفترة كانت مساهمة قطاع الخدمات السوقية أكبر من قطاع المحروقات حيث تراوحت نسبتها حوالي 28%. أما قطاع المحروقات فاحتل المرتبة الرابعة من حيث مساهمته في تكوين القيمة المضافة في سنة 2020، وبقيت الخدمات السوقية تحتل المرتبة في باقي السنوات الدراسة وهذا بفعل اثار الإيجابية من البرامج التنموية المطبقة خلال تلك الفترة، أما بالنسبة لباقي القطاعات فحتلت المرتبة الثالثة خلال الفترة 2010 إلى 2014 قطاع الخدمات غير السوقية بنسبة تتراوح بين 14%و17% وبعد هذه المرحلة فقد أصبحت تحتل المرتبة الثانية وأصبحت تساهم بشكل كبير في تكوين القيمة المضافة، ثم يأتي قطاع الفلاحة وقطاع البناء والاشغال العمومية التي تكون نسبتيهما خلال الفترة المدروسة تقريبا متقاربة، أما في المرتبة الأخيرة فتكون الصناعة بنسبة مساهمة ضعيفة تكون متوسط مساهمتها 5.55% خلال الفترة المدروسة.

إن النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر يبقى أساسا ذو طابع توسعي أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات برأس مال الدولة (بالمفهوم الواسع لها وليس بمفهوم قانون المالية، أي الاستثمارات العمومية الموجهة لتطوير البنى التحتية المادية، أو ذات الطابع الاجتماعي) وكذا اليد العاملة المكثفة والمشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لاسيما الأشغال العمومية، إلى جانب الفلاحة والخدمات، بمعنى آخر أن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس نموا مكثفا أي لا يرتكز على الاستخدام الفعال لقوى الإنتاج والزيادة في الإنتاجية التي يبقى المحفز لها الإبداع والابتكار، فحسب صندوق النقد الدولي (IMF) فإن إنتاجية العمل في الجزائر ظلت في تناقص مستمر منذ عدة عقود، وذلك مقارنة بدول المنطقة وبالشركاء التجاريين للبلاد، وهذا من شأنه التأثير على تنافسية الاقتصاد.[1]

[1]- مسعي محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، الجزائر،2012، ص ص154-156.

المبحث الثالث: أثر مؤشرات تحرير سياسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري

تعد التجارة الخارجية من العوامل الأساسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي الجزائري، إذ تمثل مصدرا كبيرا للدخل والتبادل التجاري مع الدول العالم الأخرى. وتؤثر مؤشرات التجارة الخارجية بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، فقد سجلت الجزائر نموا اقتصاديا متواضعا خلال فترة من 2010 إلى 2021، وذلك بسبب مجموعة من العوامل، منها ضعف دخل النفط الذي يمثل مصدر الدخل الرئيسي للبلاد. سنعرض في هذا المبحث تأثير مؤشرات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التحرر التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

بعد قيامنا بالتطرق لمسار النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2021، سنحاول تسليط أحد القطاعات الاستراتيجية والمتمثل في قطاع التجارة الخارجية والذي يعتبر هو الأخر من القطاعات التي ساهمت في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي الجزائري، ولتوضيح ذلك سنحاول في جدول تقييم مساهمة هذا القطاع بشقيه الصادرات والواردات على أهم مؤشر في النمو الاقتصادي وهو اجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم (03-08): مساهمة صادرات والواردات في اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2021.

السنة	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (المليون دولار)	اجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)	الصادرات/ اجمالي الناتج المحلي (%)	الواردات/ اجمالي الناتج المحلي (%)
2010	57053	40473	161040	35.42	25.13
2011	73489	47247	200010	36.74	23.62
2012	71866	50376	209060	34.37	24.09
2013	64974	55028	209760	30.97	26.23
2014	62886	58580	213810	29.41	27.39
2015	35219	51702	165980	21.21	31.14
2016	29943	47089	160030	18.71	29.42
2017	35191	46059	170100	20.68	27.07
2018	41797	46330	174910	23.89	26.48
2019	35824	41931	171770	20.85	24.41
2020	23796	32387	145010	16.40	22.33
2021	39281	37684	163040	24.09	23.11

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على الجدول رقم (03-01) والجدول رقم (03-06).

ولتوضيح أكثر قمنا بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (03-08): تطور مؤشر الصادرات ومؤشر الواردات إلى اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 2010-2021.

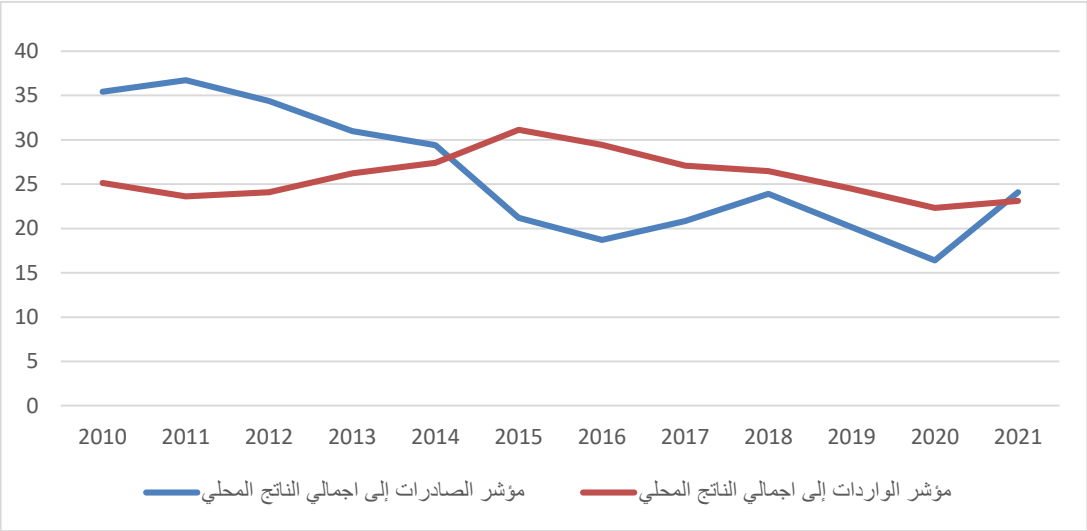

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

أولا. مؤشر الصادرات إلى اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021.

يعتبر مؤشر الصادرات بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي من المؤشرات الرئيسية التي تستخدم لقياس قوة الاقتصاد في كل بلد. وهو يبين أيضا مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي، حيث أنه كلما كان النفاق الخارجي على السلع والخدمات المحلية كلما زاد نمو الاقتصادي.

بالرجوع إلى الجدول رقم (03-08) والشكل رقم (03-08) يتضح لنا أن صادرات الجزائرية تلعب دورا مهما في اقتصاد، حيث بلغت مساهمتها في اجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة بمتوسط 26.06% من الإجمالي. أي أن حوالي 26% من اجمالي الناتج المحلي هو مصدره الصادرات، ونلاحظ من المنحنى الممثل للمؤشر الصادرات بالنسبة للإجمالي المحلي لم يكن مستقر بل عرف انخفاض في مساهمته طيلة السنوات الدراسة وهذا راجع للأسباب والأوضاع التي مرت بها الحكومة الجزائرية، ففي الفترة من 2010 إلى 2014 كانت نسبة مساهمة الصادرات تتراوح بين 29% و36% والتي تعتبر أعلى مساهمة طيلة السنوات الدراسة، ثم بدأت نسبة المساهمة بالانخفاض وهذا راجع لانخفاض أسعار المحروقات التي جعلت من الاقتصاد الجزائري في حالة انهيار وصدمة حادة بعدما كانت في فترة سمية بالبحوحة المالية، حيث انخفضت نسبة مساهمة الصادرات من اجمالي الناتج المحلي ووصلت الى حوالي 21% في سنة 2015، تم ارتفعت قليلا في السنة 2018 ووصلت

نسبة المساهمة إلى 23% ولكن لم يكن هذا الارتفاع الطفيف لفترة طويلة إلا أنه انخفض سنة 2020 وانخفضت نسبة المساهمة إلى أضعف مستوى في هذه الدراسة إلى 16.4% حيث أدى هذا الانخفاض إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي بشكل رهيب وسجلت معدل سالب 5.1 % يرجع ذلك الى الوضع الذي مر به العالم ككل وتراجع الإنتاج الصناعي و تراجع الانفاق الحكومي، أما بالنسبة لسنة 2021 فقد ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات من اجمالي الناتج المحلي إلى 24.09% وهذا ساهم في ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الجزائري بعدما كان في حالة ركود. هذا التذبذب يدل على أن الحكومة الجزائرية تعتمد على قطاع المحروقات، وكما تبين أيضا عجز الحكومة في ترقية صادراتها وتنويعها رغم الجهود المبذولة والبرامج التنموية.

ثانيا. مؤشر الواردات إلى اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021.

تعتبر الواردات أحد المؤشرات المؤثرة في النمو الاقتصادي لأي دولة، فهي تساهم في توفير الموارد اللازمة لدعم الإنتاج والتحسين المستمر في جودة المنتجات والخدمات المتاحة للسوق المحلي.

وتعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة نشاط الاستيراد في تلبية الطلب الكلي، حيث أن نسبة الواردات إلى اجمالي الناتج المحلي في الجزائر لم يعرف هو الاخر استقرارا بل بقيت ترتفع وتنخفض مثل الصادرات وهذا على حسب الأوضاع الاقتصادية، من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن نسبة مساهمة الواردات في اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بين 2010 الى 2021، كانت غير مستقرة ففي البداية شهدت ارتفاع حيث بلغت نسبة المساهمة 25.13% في سنة 2010 وانخفضت قليلا في السنة الموالية بنسبة ضئيلة ، تم عاودت بالارتفاع خلال الفترة من 2012 إلى 2015 حيث بلغت أعلى معدل مساهمة وهو 31.14% وهذا نتيجة البرامج التنموية والسياسات التحرر على التجارة الخارجية التي ساهمت في رافع مؤشر الواردات، بعد هذه الفترة الزمنية عرفت نسبة المساهمة الواردات على اجمالي الناتج المحلي انخفاض ففي سنة 2016 انخفضت ب 2% تقريبا على السنة السابقة ثم انخفضت أكثر وأكثر في جميع السنوات الباقية إلى أن وصلت الى 23.11% سنة 2021.

المطلب الثاني: مؤشر مساهمة التجارة الخارجية في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر

يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري من أهم المؤشرات التي تخلق القيمة المضافة، ويقيس مدى انفتاح الاقتصاد الوطني، وأيضا يقيس مدى مساهمة اجمالي التجارة الخارجية بالنسبة إلى اجمالي الناتج المحلي، إذ أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما زادت حرية التجارة والتبادل التجاري، حيث يؤذي هذا إلى زيادة في فرص الاستثمار والزيادة في النمو الاقتصادي، لتوضيح ذلك قمنا بعمل الدول التالي الذي يبين لنا نسبة مساهمة التجارة الخارجية إلى اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2021.

الجدول رقم (03-09): مساهمة اجمالي التجارة الخارجية في اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2021.

السنوات	التجارة الخارجية (مليون دولار)	اجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)	الانفتاح التجاري (%)
2010	97526	161040	60.56
2011	120736	200010	60.36
2012	122242	209060	58.47
2013	120002	209760	57.20
2014	121466	213810	56.81
2015	86921	165980	52.36
2016	77032	160030	48.13
2017	81250	170100	47.76
2018	88127	174910	50.38
2019	77755	171770	45.26
2020	56183	145010	38.74
2021	76965	163040	47.20

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين رقم (03-01) و(03-06).

لتبيين بيانات الجدول أكثر قمنا بعمل الشكل التالي:

الشكل رقم (03-09): تطور مؤشر الانفتاح التجاري بالنسبة للاقتصاد الجزائري من 2010 إلى 2021.

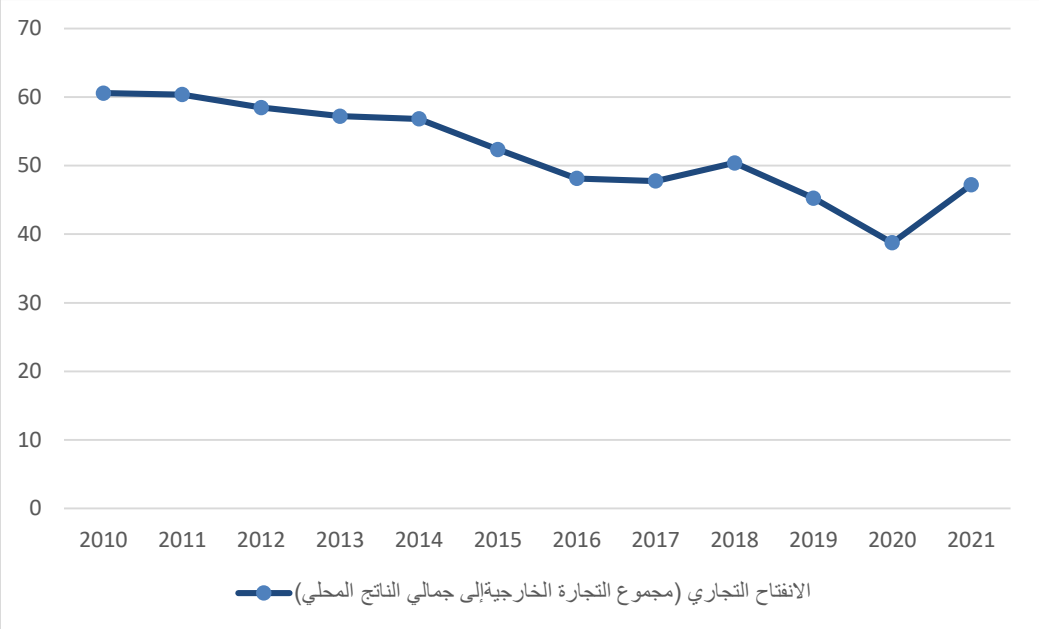

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

يوضح لنا الجدول والشكل السابقين أن نسبة مساهمة التجارة الخارجية في اجمالي الناتج المحلي لم تكن مستقرة هي الأخرى خلال فترة الدراسة وذلك راجع إلى الأوضاع التي مر بيها سجل الاقتصاد الجزائري، وأيضا نلاحظ أن مسار منحنى الانفتاح التجاري له نفس مسار منحنى الصادرات من اجمالي الناتج المحلي وهذا يدل على أنه يتأثر كثيرا به، حيث أنه بانخفاض الصادرات ينخفض مؤشر الانفتاح والعكس عندما يرتفع وهذا ما يدفع بالحكومة الجزائرية بالتمسك بسياسات تحرير التجارة التي ساهمة في رفع المعدلات بشكل ايجابي.

إن متوسط مساهمة قطاع التجارة الخارجية في اجمالي الناتج المحلي 62.32% خلال فترة ما بين 2010-2021 يشير هذا إلى أن الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات المنفتحة تجاريا، فبرغم من السياسات المتبعة خلال طول المدة نلاحظ أنها محافظة على نسبتها نوعا ما، ففي الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 كانت نسبة مساهمة الانفتاح التجاري مرتفعة وقد بلغت أعلى درجة وهي 60.56% والتي سجلت في سنة 2010 وهي نسبة توضح مدى الانفتاح الاقتصاد نحو العالم الخارجي، وسجل مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة من 2015 إلى 2018 نسبة محصورة بين 47% الى 52% وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع السياسة التجارية التي وضعتها الحكومة الجزائرية في هذه الفترة والتي تضمنت إجراءات رقابية صارمة، أما في الفترة 2019 إلى 2021 فقد انخفض متوسط نسبة الانفتاح التجاري إلى حوالي 43% وهذا بسبب السياسات الحمائية التي

تتبعتها الحكومة الجزائرية والتي تسعى إلى تشجيع الصناعات المحلية وخفض الاعتماد على الاستيراد وهذا الانخفاض أدى إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي وأيضا بعض الأوضاع التي مر بها العالم.

ويمكن القول إن الانفتاح التجاري في الجزائر كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي لكن الظروف المحلية والعالمية والسياسات الحكومية أثرت عليه.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل تحليل أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2010-2021، حيث من خلال تحرير التجارة الخارجية تمكنت الجزائر من زيادة صادراتها إلى الدول الأخرى، مما أسهم في تحسين الميزان التجاري للبلاد، كما أن هذه السياسات زادت من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مما أدى ذلك إلى تعزيز النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2010 الى 2014.

ولكن رغم هذه المجهودات المبذولة من السلطات العمومية في تطوير الاقتصاد والأوضاع التي شهدها العالم خاصة الجائحة وانخفاض أسعار البترول أثرت بشكل رهيب في اقتصاد الوطني ودخلت الجزائر في حالة ركود خلال سنة 2020.

من خلال دراستنا لنمو الاقتصادي استنتجنا أن الاقتصاد الجزائري يستند بالدرجة الأولى إلى قطاع التجارة الخارجية حيث تساهم بنسبة تفوق 50% من اجمالي العائدات الرئيسية للخزينة والتي جاءت من صادرات النفط والغاز والمنتجات النفطية، بسبب عدم تنوع الاقتصاد واعتمادها على قطاع المحروقات عملت الحكومة الجزائرية على تنويع اقتصادها وتعزيز الاستثمارات في الصناعات الأخرى، وخاصة في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية والصناعات التحويلية، نتوقع من خلال ذلك أن يتحسن الوضع الاقتصادي للجزائر في المستقبل القريب.

خاتمة

الخاتمة

إن التجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد، فهي تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي وهذا عن طريق عمليات التبادل، وتبين لنا النظريات المفسرة للتجارة الخارجية أنه وفقا للنظرية التقليدية فإن التبادل الدولي يقوم بين دولتين أو أكثر، ويشرح تخصص البلدان باعتبار وجود الفروق الطبيعية للإنتاجية، وهذا ما يضمن التخصيص الأمثل للموارد، وبحلول النظرية الحديثة، ابرزت الدراسات التجريبية المستوحاة من إشكالية التبادل الغير المتكافئ لبعض البلدان من غيرها حدودا لنظرية التقليدية.

تلعب سياسات تحرير التجارة الخارجية دورا هاما في رفع مستوى معدلات النمو كسياسة احلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، وأنه كلما زادت درجة الانفتاح تعزز النمو الاقتصادي، فنجد أن الدول تسعى إلى تنظيم قطاع التجارة الخارجية وهذا من خلال وضع اجراءات تسمح بتطوير النمو وغالبا ما تكون هذه السياسات إما عن طريق التقييد وإما عن طريق التحرير، وقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة مباشرة بين سياسات التحرير ونمو الاقتصاد، فالتحرير يتيح للأسواق الأجنبية الوصول إلى السلع والخدمات المحلية، في حين يتمكن الشركات المحلية من الوصول إلى الأسواق الخارجية بسهولة أكبر، وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح.

ومن خلال دراستنا لاحظنا أن الجزائر تتصف بنمو اقتصادي يتراوح بين الإيجابية والسلبية في السنوات الأخيرة، وهذا بفعل بعض القطاعات والتي اثرت عليه ومن بينها قطاع التجارة الخارجية الذي أدى دورا مهما من حيث مساهمته في تطور معدل النمو، غير أن هذا النجاح والتطور لايزال يعاني من التبعية للمحروقات، مما دفع السلطات العليا في البلاد إلى وضع برامج تنموية ووضع سياسات للتخلص من هذه التبعية وهذا من اجل رفع مساهمات قطاعات أخرى والتي ترفع من نسبة النمو أكثر وتجعله أكثر استقرار وتنوعا.

* نتائج اختبار الفرضيات:

بعد عرض وتحليل مختلف جوانب الموضوع، توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفروض الموضوعة مسبقا كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** سياسات تحرير التجارة الخارجية هي مجموعة من الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق الأهداف، واختيار وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

- **الفرضية الثاني:** السياسات الاقتصادية من بين أهم العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال السياسات الانفاقية والسياسات الضريبة فهما يؤثران بدرجة كبيرة على النمو وذلك يكون بتنمية البنية التحتية أو عن طريق تخفيض الحكومة لضريبة الدخل، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
- **الفرضية الثالثة:** ساهمت سياسة التحرير التجارة الخارجية في الجزائر بزيادة الصادرات والواردات والتي أترث على النمو الاقتصادي خاصة خلال الفترة في الفترة 2010-2014 فقد كانت لها أثر إيجابي على صادرات الجزائرية وقد حققت الجزائر فائضا في ميزان تجارتها في هذه الفترة، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

*** نتائج الدراسة:**

- التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي.
- سياسات تحرير التجارة الخارجية عبارة عن ممارسات تتبعها الحكومات لتحرير الاقتصاد وجعلها أكثر اتساعًا وتحررًا في التعاملات الدولية.
- يساهم النمو الاقتصادي في تحسين البنية التحتية ويحسن من الإنتاجية وهذا عن طريق تطوير الصناعات وتحسين التقنيات.
- ترتكز صادرات الجزائرية على السلع الطاقوية بنسبة 97% وهذا ماجعلها رهينة لتقلبات أسعارها في السوق العالمية.
- أهم المتعاملين والشركاء الاقتصاديين للجزائر في الفترة 2021/2010 هو الاتحاد الأوروبي.
- يشكل تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات عائقا أمام تحقيق الميزان التجاري في ضل التقلبات أسعار النفط ودراستنا في الفترة 2021/2010 تبين ذلك.
- الهدف من عمل بسياسة تحرير التجارة الخارجية هو تحسين مستوى التجارة الخارجية إلا أن ارتباط اقتصاد الجزائري بقطاع واحد جعلها رهينة لتقلبات أسعار النفط.
- يتميز النمو الاقتصادي الجزائري بالتذبذب وعدم الاستقرار خلال الفترة 2021/2010، وأن عدم الاستقرار يكاد يعود القاعدة التي وفقها الاقتصاد الوطني.
- الانفتاح التجاري في الجزائر كان له الأثر الإيجابي في الفترة 2021/2010، حيث أن سياسات تحرير التجارة الخارجية تؤثر على جذب المستثمرين وبالتالي المساهمة في زيادة وتيرة الإنتاج مما يؤذي بدوره

إلى رفع الصادرات خارج المحروقات بالتزامن مع الظروف الاقتصادية العالمية وأزمات البترول المتجددة والتي تزعزع أساس الاقتصاد الجزائري.

*** التوصيات والاقتراحات:**

من خلال النتائج التي توصلنا إليها من دراسة أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2010-2021، يمكن أن نقدم التوصيات والاقتراحات التالية:

- يجب تنويع صادرات الجزائر لتشمل جميع المجالات الصناعية والزراعية والخدمية.
- ضرورة تحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحسين قدرة الشركات المحلية على العمل في بيئة تنافسية قوية.
- يجب على الحكومة الجزائرية أن تشجع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتشجيع الأنشطة الإنتاجية الأخرى بهدف رفع معدل النمو وتحقيق التكامل الاقتصادي.
- ضرورة الاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي والسياحي بغية تحقيق معدلات نمو اقتصادية أفضل.
- يجب تبسيط الإجراءات وتقليل التدخل الحكومي في الأعمال الاقتصادية، وتوفير بيئة أكثر شفافية وتشجيع ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من خلال توفير الدعم المالي والإداري والتدريب.

*** أفاق البحث:**

رغم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث من نقص المراجع وتفوقها، إلى تضارب الاحصائيات وعدم دقتها، وصولا إلى كثرة المصطلحات والجوانب المتعددة التي يتناولها هذا الموضوع فهذا البحث لا يخلوا من العيوب والنقص الذي يشوب جميع البحوث الاكاديمية، ولكن الأكيد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع، لذلك نقترح بعض المواضيع التي هي جديرة بأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الآتي:

- تقييم أداء التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو المتوسطية.
- التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتطوير النمو الاقتصادي في الجزائر.
- أثر صادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولا. الكتب

1- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج –استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، الأردن، 2011.

2- أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، مصر، 2006.

3- أمين حواس، **نماذج النمو الاقتصادي**، منشورات مخبر مؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021.

4- تودار ميشيل، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسين حسني، دار المريخ الرياض، 2006.

5- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هرمة لطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر،2000.

6- جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

7- جميل محمد خالد، **اساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميين للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.

8- حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

9- حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

10- خالد أحمد فرحان المشهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

11- خالد المرزوق، **نظريات التجارة الخارجية**، جامع بابل لنشر والتوزيع، لبنان.

12- رشا العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

13- رشيد البراوي، **الموسوعة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،1971.

14- زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013.

15- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة لطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2005.

16- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2005.

17- سولو روبرت، **نظرية النمو**، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة بدون سنة ونشر، الطبعة الثانية.

18- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية لطباعة لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الإسكندرية، مصر، 2011.

19- سيمون كوزنتيش، **النمو الاقتصادي الحديث**، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الأفاق الجديدة، بيروت ،1996.

20- ضياء عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

21- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

22- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2003.

23- عبد الرحمان زكي إبراهيم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الدار الجامعات المصرية.

24- عبد القادر، السيد متولي، **اقتصاد الدولي – النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،2011.

25- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.

26- عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

27- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2015.

28- فليح حسن خلف، العلاقات **الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2001.

29- كاظم عبادي الجاسم، **جغرافيا التجارة الدولية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.

30- كلاوس روزه، ترجمة عدنان عباس علي، **الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**، طبعة الأولى، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1990.

31- كميل حبيب وحازم البنى، **من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، طرابلس، لبنان، 2001.

32- مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد الدولي العاصر**، بدون دار نشر، الاسكندرية، مصر.

33- محمد الماحي، **تخطيط وتمويل التنمية (المناهج-النماذج التطبيقية)**، بستان المعرفة لنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،2010.

34- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.

35- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعة الإسكندرية، مصر،2006.

36- محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنهل اللبناني لنشر والتوزيع، الكبعة الأولى، لبنان،1998.

37- محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001.

38- مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

39- نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وأثرها على التجارة العربية والدولية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010.

40- هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار جرير، الأردن، 2006.

41- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

42- يونس محمود، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

ثانيا .الرسائل العلمية

1- أميرة بحري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر.

2- إيمان بن التومي، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية بالاستخدام نماذج البانل**، اطروحة دكتوراه، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2020-2021.

3- بدراوي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات الباتل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012)**، أطروحة دكتوراء، تخصص علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

4- بلقاسم طراد، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020.

5- بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي،** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009.

6- بوكونه نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012-2011.

7- حريوش ناجي، **اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام -دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب،** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصاديون وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2011-2012.

8- دوايدي فريدة، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2017)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر، 2019-2018.

9- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1970-2012)،** أطروحة دكتوراء في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

10- عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016.

11- عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع ادارة العمليات التجارية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

12- عيسى خدري، **أثر التحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية لتجارة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الاعمال الدولية، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017.

13- فرحول ميلود، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة -خميس مليانة-، الجزائر، 2020.

14- فلة موفق، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر فترة 1990-2013**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014-2015.

15- قابوش فريال، **أثر التنويع على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

16- معط الله أمال، **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

17- معط الله أمال، **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

18- هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

19- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية؛ دراسة مقارنة خلال الفترة (1990-2010)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

20- ولد عمري عبد الباسط، **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة تخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015-2016.

21- وليد بومرداس، **سياسات الصرف وأثارها في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواق، 2014 -2015.

22- وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018-2019.

ثالثا.المجلات والمؤتمرات

1- بن جوال بشير وآخرون، **فعالية اصلاحات التجارة الخارجية وأثرها على أداء الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022.

2- حمزة علي، حفيظ إلياس، **إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا لنمو الاقتصاد في ظل الاقتصادي الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة 1998 -2010**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 3، العدد 1، 2014.

3- دليلة طالب، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012**، مجلة البحوث في الاقتصاد والإدارة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، 2015/9.

4- صالح تومي وآخرون، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

5- مسعي محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، الجزائر،2012.

6- ناصر الدين قريبي وآخرون، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2016)**، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 1، الجزائر، 2020.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Alina Haller، **Economies of Emerging stats and foreingn trade**، Romanian Academy , 2001

2- Florin Teodor Boldeanu, Liliana Constantinescu, **The main determinants affecting economic growth**. Bulletin of the Transilvania university of Brasov, Series V : Economic Sciences Vol 8 (57) No. 2- 2015.

3- Gairuzazmi M.Gani، **The impact of trade liberalisation on developing countreis**، work paper, 2003.

4- Jean olivier Hairault, **Analyse Macroéconomique**, 1 er Edition la Découvert et Syros, Paris, 2000.

5- Jean، Luc Dgut: Réussir **la dissertation d'économie**، Publié par Studyrama، paris.2003.

6- Michel Rainelli, **L'organisation Mondiale du commerce**, 6 eme edition, edition ladecouvrte, Paris,France.

7- Mokime. A.K. **Croissance économique: une respective africaine**. Le Harmattan, France.

8- Philippe Aghion, Peter Howitt, **Théorie De La Croissance Endogène**, Edition Dunod, Paris, 2000.

المواقع الإلكترونية

1. https://www.alukah.net
2. https://www.mf.gov.dz
3. https://www.douane.gov.dz
4. https://www.ons.dz
5. https://data.albankaldawli.org
6. https://www.douane.gov.dz

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2021.

السنوات	معدل النمو الاقتصادي
2010	3.6
2011	2.9
2012	3.4
2013	2.8
2014	3.8
2015	3.7
2016	3.2
2017	1.3
2018	1.2
2019	1
2020	-5.1
2021	3.5

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع www.albankaldawli.org

الملحق رقم (2): تركيبة القيمة نسبة القيمة المضافة لبعض سنوات الدراسة.

تركيبة القيمـة المضـافة (%)

2020	2019	2018	
14,7	12,8	12,3	الفلاحة
14,6	20,3	23,1	المحروقات
6,5	5,9	5,6	الصناعة
13,6	12,7	11,9	البناءوالأشغالالعموميةبمافيذلكقطاعالخدماتوالأشغالالعموميةالبترولية
27,3	28,1	27,6	الخدماتالسوقية
23,4	20,2	19,4	الخدماتغيرالسوقية
100	100	100	**مجموع القيم المضافة**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات على الموقع www.ons.dz

الملحق رقم (3): ملخص نتائج الميزان التجاري الجزائري والهيكل السلعي الجزائري لبعض سنوات.

ملخص نتائج الميزان التجاري

الفترة : السنوات 2017 - 2020*

الوحدة : بالمليون	سنة 2017		سنة 2018		نسبة التغير %	سنة 2018		سنة 2019		نسبة التغير %	سنة 2019		سنة 2020*		نسبة التغير %
	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي		دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي		دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	
الواردات	5 111 297	46 059	5 403 233	46 330	0,59%	5 403 233	46 330	5 005 303	41 934	-9,49%	5 005 303	41 934	4 360 320	34 392	-17,99%
الصادرات	3 904 715	35 191	4 873 960	41 797	18,77%	4 873 960	41 797	4 275 400	35 824	-14,29%	4 275 399	35 824	3 016 679	23 797	-33,57%
الميزان التجاري	-1 206 582	-10 868	-529 273	-4 533		-529 273	-4 533	-729 902	-6 111		-729 903	-6 111	-1 343 642	-10 595	
معدل التغطية %	76,39		90,20			90,20		85,42			85,43		69,19		

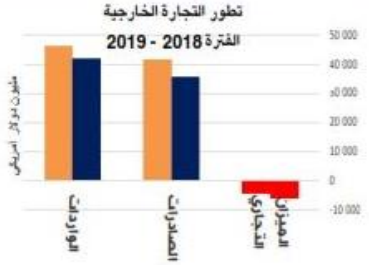

Activer Windows

عند الاستيراد

و.إ	العنوان	وحدات الاستخدام	سنة 2019			سنة 2020*			المرتبة	نسبة التغير %
			دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية %	دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية %		
1	المواد الغذائية		963 514,47	8 072,27	19,25%	1 026 307,60	8 094,91	23,54%	2	▲0,28%
2	الطاقة و زيوت التشحيم		171 429,93	1 436,23	3,42%	116 051,47	915,35	2,66%	6	▼-36,27%
3 و 4	المواد الخام		240 182,18	2 012,23	4,80%	291 530,52	2 299,42	6,69%	5	▲14,27%
5	المنتجات نصف المصنعة		1 229 123,24	10 297,32	24,56%	1 010 167,28	7 967,61	23,17%	3	▼-22,63%
6	سلع التجهيزات الزراعية		54 631,46	457,70	1,09%	26 110,44	205,94	0,60%	7	▼-55,00%
7	سلع التجهيزات الصناعية		1 575 853,32	13 202,40	31,48%	1 161 056,76	9 157,73	26,63%	1	▼-30,64%
8 و 9	السلع الاستهلاكية غير الغذائية		770 567,93	6 455,77	15,40%	729 096,23	5 750,68	16,72%	4	▼-10,92%
	المجموع		5 005 302,53	41 934,12	100%	4 360 320,30	34 391,64	100%		-17,99%

عند التصدير

و.إ	العنوان	وحدات الاستخدام	سنة 2019			سنة 2020*			المرتبة	نسبة التغير %
			دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية %	دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية %		
1	المواد الغذائية		48 675,07	407,85	1,14%	56 107,17	442,59	1,86%	3	▲8,52%
2	الطاقة و زيوت التشحيم		3 967 442,64	33 243,17	92,80%	2 730 752,06	21 541,11	90,52%	1	▼-35,20%
3 و 4	المواد الخام		11 451,49	95,95	0,27%	9 066,41	71,52	0,30%	5	▼-25,46%
5	المنتجات نصف المصنعة		233 551,09	1 956,92	5,46%	204 248,03	1 611,18	6,77%	2	▼-17,67%
6	سلع التجهيزات الزراعية		30,29	0,25	0,001%	40,63	0,32	0,0013%	7	▲26,28%
7	سلع التجهيزات الصناعية		9 901,76	82,97	0,23%	11 512,25	90,81	0,38%	4	▲9,46%
8 و 9	السلع الاستهلاكية غير الغذائية		4 346,69	36,42	0,10%	4 951,97	39,06	0,16%	6	▲7,25%
	المجموع		4 275 399,03	35 823,53	100%	3 016 678,53	23 796,60	100%		-33,57%

Activer Windows
Accédez aux paramètres

المصدر: المديرية العامة للجمارك على الموقع www.douane.gov.dz

الملحق رقم (4): وضعية التجارة الخارجية في ديسمبر 2021.

SITUATION DU COMMERCE EXTERIEUR A FIN DECEMBRE 2021

En millions US $	Fin Déc. 2017	Fin Déc. 2018	Fin Déc. 2019	Fin Déc. 2020	Fin Déc. 2021
Importations	**46 059**	**46 330**	**41 934**	**34 392**	**37 684**
Biens alimentaires	8 438	8 574	8 072	8 012	9 275
Biens intermédiaires	14 504	13 944	13 746	10 657	11 758
Biens d'équipements	14 606	17 051	13 660	9 756	10 310
Biens de consommation non alimentaires	8 511	6 762	6 456	5 967	6 341
Exportations	**35 191**	**41 797**	**35 824**	**23 796**	**39 281**
Dont : - Hydrocarbures	33 261	38 872	33 243	21 541	34 246
- Hors Hydrocarbures	1 930	2 926	2 580	2 255	5 035
Balance commerciale	**-10 868**	**-4 533**	**-6 111**	**-10 596**	**1 597**

Source : Direction Générale des Douanes

المصدر: وزارة المالية على الموقع https://www.mf.gov.dz